جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة

(دراسة على المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي)

إعداد

نادية الفرجاني المبر وك البرعصي

بكالوريوس محاسبة _ خريف 2008-2009 ف

كلية الاقتصاد _ جامعة بنغازي

إشراف

د. بوبكر فرج شريعة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العاليا "الماجستير" في المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

بتاريخ 7/ رجب/1436 الموافق 26 /4/ 2015

ربيع 2014

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة

(دراسة على المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي)

إعداد

نادية الفرجاني المبروك البرعصي

بكالوريوس محاسبة _ خريف 2008-2009ف

كلية الاقتصاد _ جامعة بنغازي

لجنة الإشراف والمناقشة

د. بوبكر فرج شريعة	**مشرفاً رئيسياً**	.....
د. عبدالسلام أحمد الكزة	**ممتحناً داخلياً**	.....
د. جمعة محمد الفاخري	**ممتحناً خارجياً**	.....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير" في المحاسبة

بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

اعتماد عميد الكلية .....

بتاريخ 7/رجب/1436 الموافق 2015/04/26

ربيع2014

بسم الله الرحمن الرحيم

"سُبحَانك لَا عِلم لنَا إلاَ مَا عَلمتَنَا إنكَ أنتَ العَلِيم الحَكِيم"

صدق الله العظيم

سورة البقرة: آية ٣٢

إهداء

إلى روح أُمي الحبيبة وروح اخي العزيز....." اسكنهُمَا الله فسيح جناته"

إلى والدي العزيز....." اطال الله عمره"

إلى من شاطرني عنائي ومشقتي....." زوجي الحبيب"

إلى من كانو لي خير أهل....."عائلة زوجي الكريمة"

إلى من ساندوني في الحياة....." إخوتي وأخواتي"

إلى قرة عيني، ومهجة قلبي....." ابني العزيز"

إليهم جميعاً ...أُهدي هذا الجهد المتواضع

شُكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم، وأرشدنا إلى صراطه المستقيم ، وألهمنا الشكر على ما منحنا من عطاياه وخولنا من نعم، ونسأله التوفيق للعمل بما يقرب إلى مرضاته، إنه سميع مجيب، وصلي الله هم على سيد المتقين وصحبه الأخيار المنتخبين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،،

يسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ أبوبكر فرج شريعة، وذلك بتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، ولما قدمه من آراء وتوجيهات عملية ومتابعة مستمرة لإرساء دعائمها.

ويمتد شكري وتقديري وفائق احترامي إلى الأستاذ/الدكتور عبدالسلام الكزة و الاستاذ/ الدكتور جمعة الفاخري وذلك بتفضلهما بالمناقشة وإبداء ملاحظاتهما القيمة التي ستضيف الكثير لهذه الدراسة، كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ/ محمد التومي –عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي – تقديراً لمجهوداته القيمة في الحصول على المراجع، والشكر موصول إلى الاستاذ/ سعد العبيدي عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي والاستاذة/ هالة فضيل عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي وذلك تقديراً لآرائهم ومجهوداتهم في تحكيم الاستبيان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيأة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي على توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة، ولا ننسى أن نشكر العاملين بمكتبة الدراسات العليا ومكتبة كلية الاقتصاد ومكتبة أكاديمية الدراسات العليا، جزاهم الله عني كل خير.

وأخيرا" اشكر كل من ساعد في توزيع استمارات الاستبيان، وكل من ساهم في إعطاء رأي أو فكرة من شأنها دعم هذه الدراسة ، وأرجو من الله عز وجل أن يفيض برحمته على كل من قدم لي يد العون ولو بكلمة، جزى الله الجميع عني كل خير.

نادية

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع على واقع المصارف التجارية الليبية، لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، والتي تعرف بأنها عبارة عن معايير وتفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف الى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة في المعلومات المالية والتقارير المالية الاخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الاخرين في اسواق المال العالمية والمستخدمين الاخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وكذلك الوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك ومن ثم اقتراح الحلول والتوصيات التي تسهم في الحد من تلك المعوقات.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع منهج المسح الوصفي، حيث تم تصميم استمارة استبيان لغرض الحصول على البيانات اللازمة، بالإضافة الى دعمها بالمقابلة الشخصية، حيث وزعت استمارة الاستبيان على فئتين، الفئة الاولى تتمثل في مُقدمي ومُعدي المعلومات المحاسبية وتتكون من المحاسبين والمدراء الماليين و رؤساء الاقسام في المصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي، والفئة الثانية تتمثل في مُستخدمي هذه المعلومات المحاسبية وتتكون من المساهمين والمقرضين والجهات الحكومية والتي اقتصرت على مصلحة الضرائب.

ولقد بينت الدراسة ان أغلب معدي المعلومات المحاسبية كانت متابعتهم لمعايير الابلاغ المالي الدولية والتطورات الحاصلة عليها تعتبر معدومة الى حد ما، بالإضافة الى عدم تلقيهم أي دورات حول معايير الابلاغ المالي، ومن جهة اخرى اتفق المشاركين في الدراسة من الفئتين على ان الانظمة المحاسبية العاملة بالمصارف التجارية الليبية كفؤة الى حد ما ولديها القدرة على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، الا ان هناك فروق في درجة الاتفاق مع ملاحظة ان هناك قابلية وتأييد ملحوظ من قبل معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، بعد معرفتهم بأهميتها، كما اتفق المشاركين في الدراسة على وجود بعض المعوقات التي قد تحول دون قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني وتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

كما تبين من خلال المقابلة الشخصية مع معدي المعلومات المحاسبية أنهم يؤيدون وجود معوقات تحد من تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال، منها:

- وجود العديد من المعايير المتعلقة بالمحاسبة والإفصاح عن القيمة العادلة يؤدي إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.
- افتقار البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وإمكانية التلاعب في الحسابات.
- صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم.
- عدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.
- تعدد وتشتت بنود الإفصاح المتعلقة بالأوراق المالية والتي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية.

وعليه فإن الدراسة توصي بضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة، وإنشاء جهة تشريع محاسبي متخصصة في ليبيا يناط لها إعادة دراسة التشريعات المحاسبية الحالية وهيكلتها بشكل يواكب معايير الابلاغ المالي الدولية، بالإضافة الى عقد دورات متخصصة لموظفي المصارف التجارية الليبية من قبل متخصصين في معايير الابلاغ المالي بصفة عامة ومعايير القيمة العادلة بصفة خاصة، وإعادة هيكلة خطط المناهج التعليمية في تخصص المحاسبة في الجامعات الليبية بشكل يأخذ في الاعتبار تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، وكذلك العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الليبي.

هذه الدراسة اقتصرت على عينة من المصارف التجارية في ليبيا والعاملين بها وكذلك عينة من مستخدمي المعلومات في هذه المصارف، الامر الذي يضع قيود على تعميم نتائج هذه الدراسة، حيث ان استخدام منهجية او أسلوب مختلف لجمع البيانات قد يؤدي الى نتائج مختلفة او اضافية.

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية الكريمة	
	الاهداء	أ
	الشكر والتقدير	ب
	ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
	قائمة المحتويات	هـ
	قائمة الجداول	ح
1	**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**	
1-1	مقدمة	2
2-1	الدراسات السابقة	4
3-1	مشكلة الدراسة	10
4-1	أهداف الدراسة	11
5-1	أهمية الدراسة	12
6-1	منهجية الدراسة	12
1-6-1	مجتمع وعينة الدراسة	13
2-6-1	أداة جمع البيانات	13
3-6-1	اسلوب تحليل البيانات	13
7-1	حدود ونطاق الدراسة	13
8-1	المصطلحات والتعريفات الإجرائية	14
9-1	تقسيمات الدراسة	15
2	**الفصل الثاني: الإبلاغ المالي والقيمة العادلة**	
1-2	مقدمة	17
2-2	مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولية	18
1-2-2	تبني معايير الابلاغ المالي الدولية	18

الترقيم	الموضوع	الصفحة
2-2-2	مصادر الدعم والتأييد لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية	19
2-3	مفهوم القيمة العادلة	19
2-3-1	مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة	21
2-3-2	اهداف القيمة العادلة	24
2-3-3	مفهوم الحيطة والحذر والقيمة العادلة	24
2-3-4	معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة	26
2-3-5	الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة	29
2-3-6	مقومات القيمة العادلة	31
2-3-7	القيمة العادلة و خصائص المعلومات المحاسبية	32
2-3-8	مزايا استخدام القيمة العادلة	37
2-3-9	مشاكل تطبيق القيمة العادلة	38
2-4	الخلاصة	39
3	**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية**	
3-1	مقدمة	41
3-2	منهجية الدراسة	41
3-3	مجتمع وعينة الدراسة	41
3-4	وسيلة جمع البيانات	42
3-5	صدق أداة الدراسة	44
3-6	ثبات أداة الدراسة	44
3-7	اختبار مقياس الاستبانة	45
3-8	اسلوب تحليل البيانات	45
3-9	عرض تحليل البيانات	46
3-9-1	خصائص مجتمع الدراسة	46
3-9-2	تحليل بيانات أسئلة الدراسة	51
3-9-2-1	مدى وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة.	51

الترقيم	الموضوع	الصفحة
3-9-2-2	مدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة	55
3-9-2-3	مدى وجود معوقات تحد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية	59
3-10	الخلاصة	61
4	**الفصل الرابع: النتائج والتوصيات**	
4-1	مقدمة	64
4-2	النتائج	64
4-2-1	النتائج التمهيدية (الثانوية)	65
4-2-2	النتائج ذات الصلة بهدف وأسئلة الدراسة (النتائج الرئيسية)	65
4-3	التوصيات	67
4-4	دراسات مقترحة	68
	قائمة المراجع	70
	الملاحق	75
ملحق (1)	استمارة استبيان موجهه لمعدي المعلومات المحاسبية	
ملحق (2)	استمارة استبيان موجهه لمستخدمي المعلومات المحاسبية	
	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الترقيم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(3-1)	المصارف التي تمت عليها الدراسة	42
(3-2)	محاور الدراسة الرئيسية	43
(3-3)	الاستمارات الموزعة والمستردة	49
(3-4)	نتائج اختبار اداة الدراسة (كرو نباخ الفا)	44
(3-5)	قيم كل وزن من اوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة	45
(3-6)	مقياس الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي	45
(3-7)	تصنيف المسمى الوظيفي لمعدي المعلومات	46
(3-8)	تصنيف المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة	47
(3-9)	تصنيف التخصص العلمي لمعدي المعلومات	48
(3-10)	تصنيف الخبرة العملية لمعدي المعلومات	49
(3-11)	متابعة المشاركين لمعايير الابلاغ المالي الدولي	50
(3-12)	تلقي المشاركين دورات معايير الابلاغ المالي الدولية	51
(3-13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمحور مدى وجود نظام المالي كفء (مُعدي المعلومات)	52
(3-14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير النظام المالي الكفء(مُستخدمي المعلومات)	54
(3-15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير القابلية والتأييد (مُعدي المعلومات)	56
(3-16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير القابلية والتأييد (مُستخدمي المعلومات)	57
(3-17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعوقات (مُعدي المعلومات)	59
(3-18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعوقات (مُستخدمي المعلومات)	60

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يلجأ مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو دوائر حكومية إلى القوائم المالية للحصول على المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة سواء كان ذلك من حيث الإقراض أو الاستثمار أو تحديد الضرائب المختلفة او غيرها، ولكي تحقق هذه المعلومات الغاية المنشودة منها لابد أن تتسم بالخصائص التي تجعلها مفيدة لمستخدميها، ومن أهم هذه الخصائص خاصية الملائمة إذ تعد خاصية الملائمة من الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB 1980) Financial Accounting Standers Board،حيث أن الهدف الأول للبيانات المالية هو تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطياف العديدة في المجتمع والتي تعتمد على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، وتتأثر ملاءمة المعلومات المحاسبية بالفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد البيانات والقوائم المالية بناء عليها، ومن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فتره لأخرى والموجة التضخمية التي لا يكاد يفلت منها اقتصاد دولة(وليد صيام، 2006).

تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن المعلومات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بدايةً، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت، حيث لا تتوافر فيها خاصية الملائمة لإتخاذ القرارات بعد وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمها الحاضرة (مطر و السويطي، 2006).

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة هذا المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، وتعددت البدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة(صلاح حواس،2008)، ولذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثيرٌ من الانتقادات التي يمكن إيراد بعضٍ منها على النحو الآتي:-

إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، لذلك تم البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي(غنيمي، 1994).

بالإضافة الى ذلك فقد اشارت دراسة الجعارات والطبري (2013) الى مخاطر التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، كالتالي:-

إن الاستمرار في تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية يعني استمرار دمج القيم المختلفة في القوائم المالية، والتي تشكل التكلفة التاريخية اكبر عائق أمام توحيدها نظرا لبعدها الزمني، من ذلك فان التكلفة التاريخية تتضمن أخطاء الزمن أو الوقت باعتبارها تجمع بين التكاليف التي أنفقت في أوقات زمنية مختلفة، فمثلا يتم جمع الأصول غير المتداولة المسجلة بالتكلفة التاريخية مع الأصول المتداولة المسجلة بأكثر من طريقة أخرى كالقيمة القابلة للتحقق او التكلفة الجارية، متغاضية بذلك عن اختلاف الأوقات التي تمت بها التكاليف، وليس فقط إلى هذا الحد بل إن التكاليف التاريخية للأصول غير المتداولة قد يتم انفاقها في فترات زمنية مختلفة بمستويات أسعار وقوة شرائية مختلفة، واشارت الدراسة ايضا الى ان التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم يجعلها لا تمثل بدقة الوضع المالي للمشروع، فالأصول التي اشتريت منذ وقت بعيد وخاصة التي لا تخضع للاهلاك كالأراضي التي ارتفعت أسعارها الجارية لا تزال تسجل بتكلفتها التاريخية عند اقتناءها، فالمبلغ الذي تظهر به في القوائم المالية بعيد كل البعد عن حقيقتها وبذلك فان المركز المالي يكون غير ممثل بصدق لما عليه المنشأة. كما إنه يظهر الأصول المسجلة إما مضخمة واما مخفضة، وتكون مضخمة إذا كان المبلغ المسجل للأصل يتضمن انخفاضا لم يتم الاعتراف به، وتكون مخفضة إذا كان المبلغ المسجل به الأصل يتضمن ارتفاعا لم يتم الاعتراف به، وذلك يعني أن التكلفة التاريخية لا تساوي التكلفة القابلة للتحقق، وتطبيق مفهوم الانخفاض وفقا لما ورد في المعيار رقم 36 من معايير المحاسبة

الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتضمن اعترافا بتضخم الأصول بموجب قيمتها الدفترية وبالتالي تخفيضها إلى القيمة القابلة للاسترداد.

نتيجة لذلك أجريت الدراسات المتواصلة حول القيمة العادلة، التي أطلق عليها مسمياتٌ عديدة منها: التكلفة الاستبدالية أو القيمة السوقية، أو القيمة الحالية، أو القيمة الجارية، وكانت كلها تدور في فلكٍ واحد، لعلها تتلافى عيوب التكلفة التاريخية وتمثل المعلومات الأكثر صلة و ملاءمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وهي معيار محاسبي جديد ينظر بشكل رئيسي في التكلفة التاريخية في الميزانية العامة التي تعبر عن الحقائق الاقتصادية القائمة ومدى تمكين مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية. فأنه وفي هذه الحالة لابد من إظهار الأصول والخصوم بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً لمستخدمي المعلومات المالية من التكلفة التاريخية (نعيم الخوري، 2006).

تعتبر القيمة العادلة مصطلحا محاسبياً ، وتعرف القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية بأنها المبلغ الذي يمكن ان يتم مبادلة الاصل به، او تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على اساس تجاري بحت او في اطار متوازن او في ظل ظروف طبيعية او بين طرفين مستقلين (IFAC،2006)، وتمثل أسعار الأوراق المالية في السوق المالي النشط أفضل دليل للقيمة العادلة ، وتستخدم كأساس للقياس لهذه القيمة، وإذا لم تتوفر أسعار سوقية، فإن معدي القوائم المالية عليهم تقدير القيمة العادلة باستخدام أحسن المعلومات المتوفرة في تلك الظروف.

1-2 الدراسات السابقة

على الرغم من انتشار ظاهرة استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على مستوى العالم إلا أن هناك ندرة في الدراسات السابقة، ومن بين الدراسات التي تطرقت للقيمة العادلة الدراسات التالية:-

1- دراسة **(Gray, 2003)** بعنوان:

(Research Note: Revisiting Fair Value Accounting–Measuring Commercial Banks Liabilities)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ثغرات في متطلبات الإفصاح وخصوصا الالتزامات المالية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وليست العادلة–عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة– حيث أثبتت الدراسة بمثال عملي إلى حساسية البنوك التي تتبع معايير المحاسبة الدولية وخصوصا IAS39 كانت عالية نتيجة أي تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة الثابتة ، وأوصت الدراسة بان يتم قياس جميع الالتزامات بالقيمة العادلة حتى يتم التخفيف من التذبذب (المخاطرة) في قيمة وربحية البنك كما هو موجود في معايير المحاسبة التي تصدرها مجموعة في أمريكا.

2- دراسة وليد صيام(**2006**)،" أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة "، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه، بالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وزعت على المديرين العامين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت إلى أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية، حيث تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة على معلومات ملائمة للقرارات، وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يخص بدائل القرارات، إضافة إلى أن إعداد البيانات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمحاسبة القيمة العادلة، واوصت الدراسة بمراعاة تطور متطلبات متخذي القرارات من المعلومات المستخرجة المعدة وفقا للأساليب الملائمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في البنوك التجارية الأردنية،

بالاضافة الى إجراء مزيد من البحوث حول سبل تفعيل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية لتكون قادرة على توفير المعلومات التي تؤهلها للمنافسة العالمية ومواجهة التحديات المستقبلية.

3- دراسة مجيد الشرع(**2006**)، "تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي"،هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء على ماهية القيمة العادلة وأفضليتها على باقي قيم القياس في المصارف الاردنية، حيث تم تناول أهم الآرآ ء التي وردت في الفكر المحاسبي فيما يعنيه التقييم في القيمة العادلة وأفضليتها في القياس وخاصة في أعمال المصارف فيما يتعلق بالأدوات المالية ومشتقاتها، بالاضافة تصميم استمارة استبيان خصصت لطرح أسئلة على الإدارات المختصة في الفروع الرئيسية للمصارف المستهدفة لغرض إثبات صحة الفرضيات وأهداف الدراسة وقد وزعت هذه الاستمارة على فروع رئيسية تمثل مجموع المصارف العاملة في الأردن وقد ركزت الدراسة على تحليل إجابات الفروع المعنية لتشخيص أهمية القيمة العادلة في التقييم والقياس المحاسبي للأدوات المالية، وتوصلت الدراسة الى إن التقييم بالقيمة العادلة يأخذ منحى العرف المحاسبي باعتبار أن هذه القيمة ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وكذلك تعتبر العمليات المصرفية ولا سيما عمليات الاستثمار ذات طبيعة ديناميكية وهذا يعتبر مبررا للتقييم بالقيمة العادلة، واستنتجت الدراسة ايضا ان الأدوات المالية(الأسهم والسندات) أصبح لها سوق مالي منظم وهذا يعني إيجاد مبرر للتقييم بقيمة تعكس اثر التغير بالأسعار، وان تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية المتعلقة بالأدوات المالية يعطي صورة اقرب إلى العدالة من وجهة نظر مصرفية. و اوصت الدراسة بأن تتبع المصارف الأردنية محل الدراسة التقييم بالقيمة العادلة لأدواتها المالية، ومراعاة الإفصاح عند التقييم بالقيمة العادلة عن أثر التقييم للأدوات المالية بما ينسجم ودقة المعلومات المالية.

4- دراسة عادل القطاونه (2006) ،"تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية"، استهدفت الدراسة بيان بعض التأثيرات التي ترافق تطبيق القيمة العادلة في الشركات المساهمة العاملة ضمن بيئة الأعمال الأردنية وذلك على جودة المعلومات المالية من خلال دراسة تأثيرها على البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية كما هي في المعايير المحاسبية الدولية، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانه تم من خلالها جمع بيانات الدراسة، وتم

إجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانة وبما شكل نسبة (80.11%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وبلغ عدد الشركات التي أجريت عليها الدراسة (88) شركة وهي تمثل جميع الشركات المساهمة المدرجة أسهمها ضمن بورصة عمان في السوق الأول وكما هي بتاريخ 2006/1/1 حيث تم توزيع استبانتين لكل شركة من الشركات عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث جوهر وحقيقة العمليات المالية والتمثيل الصادق للمعلومات المالية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية لأكثر من فترة مالية سابقة. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على البيانات والمعلومات المالية لزيادة درجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.

5- دراسة صلاح حواس (2008)، " التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية"، هدفت الدراسة إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة، ليتم بناء عليها تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة لتجاوز هذه المعوقات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الثانوية، وكذلك المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات مناسبة عن التسلسل الزمني لبروز معايير الإبلاغ المالي ، هذا من جهة و لإعطاء فكرة موجزة وواضحة على معايير المحاسبة الدولية بشكل عام من جهة أخرى، وكذلك تم العمل على مسح مكتبي لمجموعة من المراجع والكتب والدوريات في الاردن ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها ان الاعتماد في إعداد القوائم المالية على معلومات محاسبة ملائمة التي تتأثر بالفروض و المبادئ المحاسبية، منها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة لأخرى، وحالات التضخم التي يتعرض لها اقتصاد كل الدول، و من غير الملائم إن تعمل السياسات المحاسبية و القائمين عليها بمعزل عن التطورات الاقتصادية المهمة، و انعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية و مدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات، والذي كان من الواجب إعطاء إلى القيمة العادلة (التي تأخذ بالحسبان اثر التضخم و التغير في الأسعار و التطورات الاقتصادية) مزيدا من الاهتمام لتحل محل التكلفة التاريخية إذ أن من المتوقع أن يؤدي استخدامها دورا جوهريا في الارتقاء بالإبلاغ المالي و المحتوى

الإعلامي للتقارير المالية و توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الناجعة.

6- دراسة القشي وطبايبية، (2009)، "مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، واثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي"، دراسة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولة والحوكمة العالمية في الفترة 20-21 اكتوبر 2009،عمان، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الاثر الحقيقي لمعايير القيمة العادلة على الازمة المالية العالمية، وكذلك الاثر المستقبلي على ثقة المستثمر بالافصاح المحاسبي، ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانه على مجتمع الدراسة والمتمثل في منتدى دليل المحاسبين والبالغ عدده 236 عضوا من الفئات التالية:- مدققو الحسابات، المدراء الماليين، الوسطاء الماليون، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج اهمها:-

- إن معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة لم تكن سببا في إحداث الأزمة المالية وان ذلك نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده.

- يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد لمعايير المحاسبة بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية، أي لم تكن معايير المحاسبة سوى الجهة المشخصة للضعف.

- يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي هدف الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيجعله يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل اكبر واخطر مما هي عليه ألان.

7- دراسة (Al-Khadash and Abdullatif, 2009) بعنوان:

"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة الق وائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006 ، و تمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

8- دراسة خالد عبدالرحمن(**2011**) " أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم"،هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كب من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والاسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها، وقد اظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابيا بكل من المتغيرات (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إثبات وقياس الأدوات المالية.

9- دراسة منصور المطيري(**2011**) "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الأصول والخصوم المالية"، هدفت الدراسة للتعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة، ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات الدراسة من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانه خطية، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كان اهمها ان البنوك الكويتية تلتزم بتطبيق الافصاح المالي للقيم العادلة على الاصول والخصوم المالية، اوصت باستمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة كونها تنهض من مستوى الإفصاح والإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية

تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية، وضرورة إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على البنك.

ويتضح لنا من خلال السرد السابق للدراسات السابقة التي قام بها الباحثون فيما يتعلق بالقيمة العادلة أن معظمها ركزت على دورها في الأزمات المالية ودورها في الاستثمارات، ولم تعطي الأدوار الأخرى للقيمة العادلة كأداة مالية تساعد في الإفصاح عن القوائم المالية بشكلها الحقيقي، و كأداة تساعد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم، وكذلك إظهار الدور الحقيقي لمحاسبة القيمة العادلة في الواقع المحاسبي في ظروف التضخم الاقتصادي.

بالتالي فأن هذه الدراسة تحاول ان تجد مكاناً هاماً لإبراز تلك الأدوار التي لم تظهرها تلك الدراسات.

1- 3 مشكلة الدراسة

تتعلق مشكلة الدراسة في أن تمثل القوائم المالية المنشورة بعدالة الوضع المالي الحقيقي للمنشأة من جهة، وبين المصداقية الفعلية لتلك القوائم من جهة أخرى وما مدى إسهام القياس بالقيمة العادلة في جعل هذه المعلومات أكثر ملائمة.

وبالرغم من ان استخدام هذا المبدأ يشوه البيانات المالية، ويؤثر على مدى ملاءمتها لقارئ المعلومات المحاسبية(جمعة وخنفر ،2006)، الا انه لازال يطبق في عديد من الوحدات الاقتصادية التي من ضمنها المصارف التجارية الليبية والتي تمثل مجتمع الدراسة، حيث تبين بعد مناقشة عدد من المحاسبين في هذه المصارف، انه يتم استخدام التكلفة التاريخة عند اعداد القوائم المالية، ولا ينظر الى التغرات في المستوى العام للأسعار.

لذا يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس أكثر قبولا للمهنيين و واضعي المعايير، بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويعتبر المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات (حلس و جربوع، 2001)، بالاضافة الى ان معيار المحاسبة الدولي رقم"32"

يشير ان معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، حيث انها في كثير من الاحيان تؤدي الى(جمعة وخنفر،2006):-

1- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات .

2- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك.

3- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

يعتبر موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق الدراسة، وذلك من منطلق ان قياس القيمة العادلة والافصاح عنها يساهم في توفير المعلومات المناسبة لترشيد عملية اتخاذ القرار سواء للاطراف الداخلية أو الخارجية، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في إنها تحاول الإجابة على التساؤل التالي:-

ما مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الاسئلة الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مدى وجود نظام مالي كفء يُمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة؟

2) ما مدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؟

3) ما مدى وجود معوقات تحد من تطبيق القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية ؟

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير القيمة العادلة وإلى إبراز مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس، ومدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية لتطبيق القيمة العادلة، وتحديد المشاكل

المختلفة التي واجهت وتواجه تطبيق مفاهيم القيمة العادلة الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل معدي المعلومات المالية.

1-5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، هو استخدام منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، ومن ثمّ إبراز انعكاساته على موثوقية وملاءمة المعلومات المالية المنشورة، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على الآثار السلبية لهذا المنهج (فيما لو أُسيئ استخدامه) على إعداد المعلومات المالية المنشورة، وكذلك الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إظهار القوائم المالية بصورتها النهائية والتي يجب أن تكون موافقة للخصائص النوعية والكمية للمعلومات المحاسبية، وباعتبار أن القرارات الاستثمارية وبشتى أشكالها وأنواعها تعتمد وبشكل رئيسي على المعلومات المفصح عنها بتلك القوائم. وكذلك يزيد من أهمية هذه الدراسة محاولتها التعرف على بيئة المصارف التجارية الليبية ومدى قدرتها على تبني منهج القيمة العادلة.

1-6 منهجية الدراسة

تبنت هذه الدراسة الاسلوب المكتبي لبناء الإطار النظري، وذلك باستعراض ومراجعة الادب السابق المتمثل في المنشورات العلمية من كتب ودوريات ودراسات ميدانية سابقة وغيرها من مصادر المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

اما في الجانب العملي وللتوصل إلى استنتاجات بشأن أهداف وتساؤلات الدراسة، تم استخدام منهج المسح، حيث يتم خلال هذا المنهج استخلاص عينة من ظاهره معينة يراد التوصل من خلالها إلى استنتاجات حول المجتمع الذي سُحبت منه تلك العينة. وينقسم المسح إلى نوعين المسح الوصفي، والمسح التحليلي، حيث يُعنى الأول بدراسة تكرارات مجتمع محدود أما في نقطة زمنية واحدة ، أو فترات زمنية متباينة ، أما الثاني فيهتم بالتركيز على تحديد ما إذا كانت

هناك علاقة بين متغيرات مختلفة (Hussy, Huss, 1997). وتم في هذه الدراسة استخدام منهج المسح الوصفي للوصول إلى استنتاجات حول تساؤلات الدراسة.

1-6-1 مجتمع وعينة الدراسة

ينقسم مجتمع الدراسة الذري سحبت منه عينة الدراسة الى فئتين؛ الفئة الأولى تتمثل في مُقدمي ومُعدي المعلومات المحاسبية وتتمثل في المحاسبين والمدراء الماليين و رؤساء الاقسام في هذه المصارف، والفئة الثانية هي مُستخدمي المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف وتتمثل في المساهمين والمقرضين والجهات الحكومية(مصلحة الضرائب).

2-6-1 أداة جمع البيانات

تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم دعمها بالمقابلة الشخصية، حيث يُمكن الاستبيان من طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة على أكبر عدد ممكن من المشاركين قيد الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين، يشمل القسم الأول أسئلة عامة تتعلق بـ (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة، متابعة للمعايير، ودورات خاصة بالمعايير)، أما القسم الثاني فيتضمن تساؤلات عن منهج القيمة العادلة والامور المتعلقة بالإجابة عن بأسلة الدراسة.

3-6-1 اسلوب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية(SPSS) وتم الاعتماد على الإحصاء الوصفي وبالتحديد التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات، ولقد تم استخدام هذا الاسلوب نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث أن هذه الدراسة تصف ظاهرة معينة في مجتمع معين، ولا تبحث في قيم او علاقة بين متغيرات مختلفة.

7-1 حدود ونطاق الدراسة

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في التعرف على مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على

تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، والتعرف على مدى التأييد له من قبل مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية، وإبراز مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس ومدى ملاءمتها لمتخذي القرارات، وتحديد المشاكل المختلفة التي واجهت وتواجه تطبيق منهج القيمة العادلة الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تقتصر على استطلاع أراء بعض المحاسبين والمدراء الماليين في بعض المصارف التجارية الليبية، كفئة مُعدة ومُقدمة للمعلومات المحاسبية، وكذلك استطلاع أراء بعض مستخدمي هذه المعلومات من الطوائف المختلفة، والمتمثلة في المستثمرين والجهات الحكومية، وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على صحيفة الاستبيان المدعمة بالمقابلة الشخصية للحصول على البيانات من هاتين الفئتين، وتم الدراسة في الفترة الزمنية ما بين سنتي 2014-2015.

وعليه فإنه لا يدخل ضمن إطار هذه الدراسة عملية تقييم نتائج تطبيق القيمة العادلة او اثر تطبيقها على عوائد المصارف التجارية

1-8 المصطلحات والتعريفات الإجرائية

مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB)

معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard (FAS)

مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB)

معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard (IAS)

معايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial reporting Standards (IFRS)

لجنة معايير المحاسبة الدولية International Financial Accounting Committee (IFAC)

المشتق المالي: يتلخص مفهوم المشتقات المالية إلى انها عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي للاصل المعني موضوع العقد.

الأصل المالي: إما أن يكون نقد ،أو حق تعاقدي لاستلام نقد أو موجودات مالية أخرى من منشاة أخرى، أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشاة أخرى بموجب شروط مواتية ، أو أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى.

الخصوم المالية: هي أية مطلوبات تمثل التزامات تعاقدية من اجل تسليم نقد أو موجودات مالية أخرى لمنشاة أخرى ، أو لتبادل الأدوات المالية مع منشاة أخرى بموجب شروط من المحتمل إنها ليست مواتية .

الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عن كل من: موجودات مالية لمنشأة ومطلوبات مالية على المنشأة أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى.

1-9 تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى اربعة فصول، تم في الفصل الأول استعراض الإطار العام للدراسة والمتمثل في إبراز مشكلة الدراسة والهدف الذي سعت اليه ولأهميتها والحدود النطاق المستهدف لها، وكذلك استعراض بعض الدراسات السابقة في هذه الخصوص.

اما في الفصل الثاني تم مناقشة موضوع الإبلاغ المالي من حيث المفهوم والتطور والتبني ومصادر الدعم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، بعد ذلك تم التطرق الى مفهوم القيمة العادلة واستعراض النقاط الهامة بخصوصها.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة العملية وتحليل البيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة المتمثل في مُعدمي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

واخيراً وليس اخراً جاء الفصل الرابع الذي قدم لنا الاستنتاجات النهائية للدراسة والمتمثل في النتائج والتوصيات المتحصل عليها.

الفصل الثاني

الإبلاغ المالي والقيمة العادلة

2-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى التعريف بالابلاغ المالي ومعايير الابلاغ المالي وكيفية تبني هذه المعايير، من ثم التعرف على القيمة العادلة والمعايير الخاصة بها، وكيفية قياسها ومدى ملاءمتها للمعلومات المحاسبية.

حيث يعد عرض البيانات المالية للشركة ونشرها ضرورة اساسية للمستخدمين من اجل ترشيد قراراتهم، ويمكن القول ان قراءة المعلومات المالية هو الخطوة الاولى نحو القرار الاستثماري السليم، وكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كاف، ومعروضة بشكل مناسب تتماشى ومقتضيات معايير الابلاغ المالي، كلما سهل ذلك المقارنة مع الشركات الاخرى المشابهة لها في النشاط، وايضا لإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس الشركة، وان احد اهم اهداف مجلس معايير الابلاغ المالي الدولية هو تعزز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الابلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمشأة، حيث يعد اعتماد وتبني معايير الابلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً، مما يجعل الشركات اكثر قرباً من السوق العالمية.(المجربي، 2012).

و يتوقع المستخدمون أن تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها في القوائم المالية، متصفة بالصحة، والدقة، والموثوقية؛ حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. وحيث أن الكثير من مستخدمي البيانات المالية أصبحوا على علمٍ بأَن البيانات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ تشوبها كثير من العيوب والتقديرات، التي تجعلها أقل موثوقية لاتخاذ القرارات الاقتصادية،(دهمش و ابوزر،2006).

وبالتالي يهدف هذا الفصل الى تناول الإبلاغ المالي من حيث مفهومه وتطوره وكيفية تبنيه ومصادر الدعم والتأييد لذلك، ومن ثم سيتم التطرق للقيمة العادلة وتعريفها وتطورها والمعايير الخاصة بها، وطرق التقييم بها ومقوماتها واهدلفها ومزاياها.

2-2 مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولية

يعتبر الإبلاغ المالي مجموعة من الوثائق التي أعدت من قبل الشركات عادة في نهاية الفترة المحاسبية، ويحتوي ملخص البيانات المحاسبية لتلك الفترة، مع عرض المعلومات المالية للموقف المالي للشركة ، والاداء التشغيلي، وتدقيق الاموال لفترة المحاسبة،(Al-Shammari, 2005).

ويمكن تعريف معايير الابلاع المالي الدولية انها عبارة عن معايير وتفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف الى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة في المعلومات المالية والتقارير المالية الاخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الاخرين في اسواق المال العالمية والمستخدمين الاخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية،(المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2011).

2-2-1 تبني معايير الابلاغ المالي الدولية

حدد معيار الابلاغ المالي رقم 1 (التبني الاول لمعايير الابلاغ المالي الدولية) كيفية تبني المعايير، وهو ان تقوم الشركة بالاعلان صراحة وبشكل واضح من ان القوائم المالية الخاصة بها سوف تعد وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية و وفقا لما نص عليه المعيار من اجراءات. ويهدف المعيار الى ضمان ان القوائم المالية الاولية (القوائم السنوية التي تعد لأول مرة على اساسIFRS) والقوائم المالية المرحلية الاولية تشمل معلومات مالية عالية الجودة يتحقق فيها مايلي (حماد،2006):

1- توفير الشفافية لمستخدميها وتوفير معلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة.

2- توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية.

3- تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنفعة التي تعود على المستخدمين.

2-2-2 مصادر الدعم والتأييد لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية

يمكن القول ان هناك مصدرين لدعم وتأييد تبني معايير الابلاغ المالي، هما:

- **المصدر الاول:** مساهمة المنظمة الدولية للبورصات في معايير الابلاغ المالي الدولية وتتمثل تلك المساهمة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات.
- **المصدر الثاني:** التشريع رقم (1606 لسنة 2002) الصادر عن البرلمان الاوروبي الذي يلزم الشركات العاملة او المقيدة في اي دولة من دول الاتحاد الاوروبي بأن تبدأ في استخدام معايير الابلاغ المالي الدولية في اعداد القوائم المالية اعتبارا من 1يناير 2005، (الجرف،2010،ص11).

2-3 مفهوم القيمة العادلة

إنَ منهج القيمة العادلة يقدم البديل لمنهج التكلفة التاريخية، ويساهم في زيادة البدائل بدلا من اقتصارها على مفهومٍ واحد، وتعددت مرادفات القيمة العادلة، بتعدد آراء ووجهات نظر مرتبطة بمنهج القيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة، ثمّ القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية، وصافي التدفقات النقدية المستقبلية، إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب(مطر والسويطي،2006).

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 والمتعلق بالإفصاح والعرض للأدوات المالية في الفقرة رقم11 القيمة العادلة على انها المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد مطلوب به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف، بينما عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية وقياسها في الفقرة رقم 8 القيمة العادلة انها المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة، اما المعيار المحاسبي الدولي رقم 26 المتعلق بمنافع الموظفين فقد عرفها في الفقرة رقم 33 انها القيمة السوقية بالنسبة للأوراق المالية السوقية. ونصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في

السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها(المعايير الدولية لاعداد التقارير،2011).

وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 1 المتعلق بتطبيق IFRSs للمرة الأولى: فإن القيمة العادلة للممتلكات والموجودات والأجهزة هي القيمة الظنية أو المحتملة، وقد عرفت القيمة الظنية بأنها القيمة المستخدمة كبديل للتكلفة أو التكلفة القابلة للإهتلاك في تاريخ معين، اما معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 2 المتعلق بالدفعات المرتكزة على الأسهم : فإن القيمة العادلة للدفعة المرتكزة على الأسهم تتمثل بقيمة البضائع والخدمات المستلمة(الجعارات، 2006).

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فقد عرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الت ا زم بموجب عملية منتظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس".

ويمكن تقسيم القيم التي تستند عليها القيمة العادلة كما اشارت لها دراسة الخوري (2007) الى:

- قيم تستند الى السوق وهي القيمة السوقية، اي الاسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة هي المبلغ الذي ي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.
- قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المنشأة المستمرة وقيمة التصفية.

- **وتبنى القيم العادلة على العوامل التالية (IASB,IAS NO.39,AG7) :**

1- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، واسعار متاجه للجميع.

2- أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.

3- ظروف طبيعية.

4- تقدير المبلغ المناسب باستحدام اساليب مختلفة وفقا للسوق النشط او غير النشط.

5- في حالة عدم وجود سوق نشط فيكون تقدير القيمة العادلة على اساس افضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج اساليب التقييم، وتشمل الاساليب الفنية للتقييم، بالاضافة الى استخدام احدث معاملات السوق على اساس تجاري بين الاطراف الراغبة والمطلعة على النماذج التالية:

أ- نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash flow analysis.

ب-نماذج تسعير الخيار Option pricing models.

2-3-1 مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة

إن التكلفة التاريخية، تتمثل في النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي، الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات و الالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المنشأة والمتعاملين معها، وتمثل التكلفة الفعلية الحقيقية والعادلة المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية، وهذا يوفر إمكانية التثبت والتحقق من بيانات التكلفة، الأمر الذي يوفر درجة عالية من الموضوعية، وهذا الامر يعني ان القاعدة الأساسية في التطبيق العملي هي إثبات التكلفة الأصلية، لكافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات، التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية، بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية لهذه البنود بعد ذلك، (دهمش و ابو زر،2006).

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه هناك انتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشآت، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي

تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر ،وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد،(دهمش، 2004).

هذا وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة. وقد اعتبر استبدال القياس وفقا للتكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية وخاصة الموثوقية والملاءمة،(حماد، 2006).

ولعل من أهم مبررات التحول عن مبدأ التكلفة التاريخية والتوجه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ما يلي:

1- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها (شاهين، 2008):

أ- اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج.

ب-دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة.

ج-توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا.

د-عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

2- وكذلك قد اشارت دراسة (الجعارات والطبري، 2013) لانتقادات التكلفة التاريخية التالية:

أ- ان الاستمرار في تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية استمرار في دمج القيم المختلفة في القوائم المالية، والتي تشكل التكلفة التاريخية اكبر عائق أمام توحيدها نظرا لبعدها الزمني، من ذلك فان التكلفة التاريخية تتضمن أخطاء الزمن أو الوقت باعتبارها تجمع بين التكاليف التي أنفقت

في أوقات زمنية مختلفة، فمثلا يتم جمع الأصول غير المتداولة المسجلة بالتكلفة التاريخية مع الأصول المتداولة المسجلة بأكثر من طريقة أخرى كالقيمة القابلة للتحقق او التكلفة الجارية، متغاضية بذلك عن اختلاف الأوقات التي تمت بها التكاليف، وليس فقط إلى هذا الحد بل إن التكاليف التاريخية للأصول غير المتداولة قد يتم انفاقها في فترات زمنية مختلفة بمستويات أسعار وقوة شرائية مختلفة.

ب-إهمال القيمة الزمنية للنقود حيث أن التكلفة التاريخية تهتم فقط بالتكلفة عند الاقتناء أي في وقت نشوء النفقة، ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وأثره على قيمة النقود في وقت لاحق لوقت الاقتناء فيتم خلط قيم نشأت في أوقات زمنية مختلفة.

ج- يعتبر التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ابتعاد عن التمثيل لما تمثله هذه الأرقام عند إعداد القوائم المالية ، فالأصول التي اشتريت منذ وقت بعيد وخاصة التي لا تخضع للاهتلاك كالأ ا رضي التي ارتفعت أسعارها الجارية لا ت ا زل تسجل بتكلفتها التاريخية عند اقتناءها، فالمبلغ الذي تظهر به في القوائم المالية بعيد كل البعد عن حقيقتها وبذلك فان المركز المالي يكون غير ممثل بصدق لما عليه المنشأة،.

د- إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية في ظل تخفيض العملة أو استق ا رر سعر صرفها بالارتفاع أمر لا يمكن تطبيقه ، وخاصة في ظل الشركات متعددة الجنسيات أو ترجمة العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية ، حيث انه كما أ رينا في اثر تخفيض العملة على التكلفة التاريخية انه ما من سبب يدعو للاستمرار بالتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية مع الفروق الكبيرة في القيم المترتبة على تغيير أسعار صرف العملات، وان الاستمرار في ذلك يعني إشهار إفلاس الشركة ، كما يمكن أن يحصل عندما تكون قيمة القرض بالعملة الأجنبية بعد تخفيض العملة لا تغطيه الأصول المملوكة ، مما يعني معه وجوب إعادة تقييم الأصول لكي تظهر ميزانية بمنطقية بجانبيها لا أن يتم الاقتصار على جانب واحد.

2-3-2 اهداف القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية(السعافين، 2005)، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:-

أ- لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.

ب- التخطيط لأعمال المنشأة.

ج- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.

د- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية و أسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.

هـ- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

بالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل المعلومات المالية تعكس بدقةأكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال تحديدها متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية،(يونس، 2011).

2-3-3 مفهوم الحيطة والحذر والقيمة العادلة

إن قاعدة أو مفهوم الحيطة والحذر يعتمد على بندين، وهما ، ضرورة أخذ الخسائر والأعباء المتوقعة في الحسبان، وعدم الاعتراف بالأرباح المنتظرة إلا في حالة تحققها، ويؤكد على ذلك دراسة أبو طالب (2001) حيث اشار الى ان المحاسبين يطبقون مفهوم الحيطة والحذر والذي يقضي بأخذ القيمة الأقل عند تقييم الأصول، ويقضي أيضاً بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان عند إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، مع الاحتياط للخسائر والالتزامات المتوقعة عن طريق تكوين المخصصات لمواجهتها، وتحمل هذه المخصصات على حسابات

النتيجة كعبء على الإيراد، فظهور حسابات المخصصات على اختلاف أنواعها في القوائم المالية يمثل نتيجة طبيعية لمفهوم الحيطة والحذر وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم الذي يحكم اختيار السياسات المحاسبية، إلا أنه ينبغي عدم المغالاة في تطبيقه حتى لا يؤدي ذلك إلى تكوين احتياطيات سرية، وإنه نتيجة للأخذ بهذا المبدأ من جانب المحاسبة ظهرت أساليب تقييم المخزون السلعي وسياسات تسعير المواد المنصرفة وغيرها.

وإن تطبيق مفهوم الحيطة والحذر لا يلبي الخواص النوعية للمعلومات المفيدة وهما خاصية الملاءمة و خاصية الموثوقية، وكذلك قابلية المعلومات للمقارنة ومراعاة خاصية الثبات. بل إن تطبيق هذا المفهوم ينتج معلومات تؤدي إلى اتخاذ قرارات مضللة، وهذا يتناقض جوهريا مع التوجه العام للإطار المفاهيمي في النموذج المعاصر لنظرية المحاسبة. وكما يلاحظ منذ سبعينيات القرن العشرين– لاسيما في ظروف استمرارية التضخم – فقد بدأت أهمية مفهوم التحفظ أو الحيطة والحذر في التراجع، وما زالت أهميتها في تضاؤل مستمر (حنان، 2003).

وقد ذكر المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) السياسات المحاسبية والإفصاح عنها قد اقترب من هذا المفهوم حيث ورد في هذا المعيار ما يلي:

غالباً ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة، لذلك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ولكن إتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين احتياطيات سرية. وقد تراجعت هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا مؤخراً عن تقويم الاستثمارات بغرض المضاربة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، وقبلت بتقويمها بسعر السوق بتاريخ القوائم المالية، انسجاماً مع المفهوم المعاصر مفهوم الحيطة والحذر،(عليان، 2006).

واشارت دراسة باسيلي (1983) الى انه نظراً لأن المخصصات والاحتياطيات – تعتبر علاجا مؤقتا، فيمكن تطوير هذا المفهوم بحيث لا يراعى الموقف الأكثر تشاؤماً وإنما يراعى الموقف الأكثر واقعية فبدلاً من تكوين الاحتياطيات والمخصصات في ظل التغيرات في مستويات الأسعار فيتم تعديل مفردات القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية وفقاً للأرقام

القياسية العامة حتى تساير القوة الشرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية. وبذلك يقل الاعتماد تدريجياً على الاجتهادات الشخصية ويحل محلها الاعتماد على الأساليب العلمية الرياضية في تعديل المفردات حتى يتسنى تحديد صافي الربح بشكل دقيق وتصوير المركز المالي بشكل عادل وصادق وبهذا الأسلوب يسهم هذا المفهوم المعدل في حل المشكلة بجانبيها المحاسبي والتمويلي وتقرب الفكر المحاسبي من الفكر الاقتصادي في مرحلة اتخاذ القرارات المختلفة،(عليان، 2006).

2-3-4 معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة

أدى التوجه إلى تفعيل مفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية

(لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا) بإصدار عدة معايير تتبنى مفهوم القيمة العادلة في قياس وعرض الأدوات المالية عند إعداد البيانات المالية، و المعايير التي تطرقت بشكل واضح إلى تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمعالجة مباشرة أو معالجة بديلة مسموح بها كما ورد في المعيار رقم (40) فأنها كانت(البشير،2006):

معيار المحاسبة الدولي رقم (16)	الأصول الثابتة الملموسة
معيار المحاسبة الدولي رقم (38)	الأصول غير الملموسة
معيارالمحاسبة الدولي رقم (39)	الأدوات المالية – الاعتراف والقياس
معيار المحاسبة الدولي رقم (40)	العقار الاستثماري
معيارالمحاسبة الدولي رقم (41)	الزراعة
معيار الإبلاغ المالي رقم (1)	تبني معايير الإبلاغ المالي
معيار الإبلاغ المالي رقم (7)	الادوات المالية الافصاحات
معيار المحاسبة الامريكي رقم(157)	قياس القيمة العادلة

وفيما يلي المعاييرالاكثر تناولا للقيمة العادلة ووهي المعيار الدولي رقم 39 و معيارالابلاغ المالي رقم 7 ومعيار المحاسبة الامريكي رقم 157.

- **معيار المحاسبة الدولي IAS 39**

المعيار رقم (39) المعيار الأكثر تناولاً لمفهوم القيمة العادلة والأكثر إثارة للأسئلة والاجتهادات في المعالجة حيث قسم المعيار الموجودات المالية الخاضعة لمفهوم القيمة العادلة إلى أربع مجموعات هي:

1. موجودات مالية لأغراض المتاجرة وفرق القيمة العادلة فيها يذهب إلى قائمة الدخل.

2. موجودات مالية معدة للبيع ويعترف التعديل الجديد بفرق القيمة العادلة ضمن قائمة حقوق المساهمين فقط بعد أن أعطي المعيار سابقاً خيار إدراج الفرق في قائمة الدخل أيضاً.

3. موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ويتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحاً أية مخصصات تتعلق بتدني قيمة هذه الموجودات.

4. القروض والذمم التي أوجدتها المنشأة حيث تم اعتماد التكلفة المطفأة بموجب التعديل الجديد على المعيار بعد أن أعطى المعيار قبل التعديل حق تصنيفها حسب طبيعتها إذا كانت مشتراة فتصنف ضمن الموجودات لأغراض المتاجرة أو المعدة للبيع (البشير، 2006).

ويهدف المعيار 39 إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس للاصول الخصوم وبعض عقود الإيجار(السعافيين، 2005)، بالاضافة إلى تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمشاريع الأعمال وقياسها والإفصاح عنها، (المجمع العربي للمحاسبين،2003).

- **معيار الابلاغ المالي الدولي (7) IFRS**

"الأدوات المالية: الإفصاحات" Financial instruments :Disclosure

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار الابلاغ المالي رقم (IFRS ,7) بتاريخ 18\8\ 2006 والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث أُعتبر هذا المعيار من تاريخ 1\1\ 2007 البديل عن المعايير (IAS 30,32,39).

و الهدف الرئيسي للمعيار هو أن يقوم معدو الإبلاغ المالي بتزويد المستخدمين بالإفصاح المناسب؛ الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية وطرق إدارتها، كما يهدف هذا المعيار لتوحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية، والتي تأتي حالياً ضمن مجال المعيار الدولي رقم (32) – الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار الدولي رقم (30) – القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، حيث تم استبدال متطلبات الإفصاح في هذين المعيارين بمتطلبات المعيار رقم (7) ولتحقيق هذا الهدف؛ فعلى المنشأة الإفصاح عما يلي (السعيد و العيسى، 2009):

1 – معلومات عن مدى أهمية الأدوات المالية بالنسبة لأداء المنشأة ومركزها المالي؛ وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية.

2 – حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشأة نتيجة تملكها للأدوات المالية.

3 – الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر.

ومن الجدير ذكره؛ فقد حصلت تعديلات على المعيار الدولي (1) – عرض القوائم المالية – الإفصاح عن رأس المال؛ كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير معيار الإبلاغ (7)، حيث أضاف (IASB) المتطلبات الآتية على المنشآت للإفصاح عنها (السعيد و العيسى، 2009):

1 – أهداف وسياسات وإجراءات وعمليات المنشأة في إدارة رأس المال.

2 – بيانات كمية عما تعتبره المنشأة رأس مال.

3 – التزام المنشأة بأي متطلبات خارجية مفروضة حول رأس المال (كالتشريعات المحلية).

- **معيار المحاسبة الامريكي (157) FAS**

((قياس القيمة العادلة)) Fair value measurement

أوضح الإصدار رقم 157 من إصدارات مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد 15 نوفمبر 2007، ويوفر الاصدار 157 قدرا أكبر من الاتساق فى المعلومات المحاسبية عن الماضى والتى تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لاغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة ، ويؤكد الإصدار 157 خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد هذا الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية، فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية، حيث يتطلب الاصدار 157 الاستفادة من الأسعار المعروضة فى السوق وحجم ومستوى النشاط وفيما إذا كانت الادوات المطلوب تقيمها فى سوق رئيسية أم فى سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة،(ابراهيم، 2009).

2-3-5 الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة – رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج، ومن أهمها ما يلي (المجمع العربي للمحاسبين، 2003).:

1- **تكلفة الاستبدال:** تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر للمنشأة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، هي تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديداً أو قديماً، أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة (دهمش، 2004). كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها تلك التي يتم احتسابها عادة من تكلفة الامتلاك الحالية لأصل مشابه كان جديداً أو مستعملاً أو له طاقة إنتاجية أو إمكانية خدمة معادلة.

2- **القيمة السوقية الجارية:** تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة ، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من المعلومات المالية ، من خلال الإفصاح عن كيفية الوصول إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات متشابه معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة (دهمش، 2004)، ويسمى أيضاً بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المنشأة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفيه (القشي، 2004). كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين بأنها مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حالياً امتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية التزام (مطلوب) جاري أما بالنسبة لأسلوب التكلفة الجارية فإنها بشكل عام

من الطرق التي تستخدم تكلفة الاستبدال كأساس رئيسي للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من كل من صافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية يستخدم صافي القيمة الممكن تحقيقها أو القيمة الحالية أيهما أعلى كأساس للقياس.

3- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل : صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي (دهمش، 2004)، كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها تساوي: سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للانجاز + التكاليف المقدرة لانجاز البيع).

3- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر، اللازمة للبنود التي يتم قياسها. وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب.

6-3-2 مقومات القيمة العادلة

والقيمة العادلة بما تم التطرق إليه من تعريفات لها تقوم على مجموعة من المقومات يمكن إدراجها فيما يلي، (الجعارات، 2006):

1 – تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثل القيمة التي تُمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:

ا- الحصول على الأصل نقدا و تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية.

ب- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناءه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.

ج- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

د- أن تكون عملية المبادلة تمت بناءً على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل (الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل) وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية.

2- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام، اي وجوب عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.

2-3-7 القيمة العادلة و خصائص المعلومات المحاسبية

توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و أن المعلومات المحاسبية النابعة من النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بعدة خصائص معينة، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار، الذي في النهاية أعدت من اجله، وإن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة،

وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASBهي(القطاونة،2006):

1- ملاءمة المعلومات (Relevance).

2- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability).

وأن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم ، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات ، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار، وقبل المضي بشرح جميع الخصائص، نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية(المطيري،2011):

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي(Hendriksen, 1999):

أ- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

ب- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

وتعتبر قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية .

مفهوما الملاءمة والموثوقية

أولا: خاصية الملاءمة : تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار ، وان المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من (الشيرازي، 1990):

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

وأن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية (Hendriksen, 1999):

1- التوقيت الملائم : أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة

أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو صحيحة، ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لان عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فان المعلومات الملائمة ، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

2- القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3- القدرة على إعادة التقييم : ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التيُ تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فانه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . أما المستثمر فانه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فان ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك اسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها، ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فان المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية

كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف ، وعدم التحيز، والوضوح، ألخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته(القطاونه،2006).

ثانيا: خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية(Hendriksen, 1999).

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي (Hendriksen, 1999):

1- الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر(صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل)، ولكي تكون المعلومات معبر عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس – أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس ـ وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود، وإن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال . أي التأكد من أنة لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

2- إمكانية التحقق والتثبت: وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب . أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس ، ولكن هذه الخاصية لا تعتبر كافية لتحقيق الثقة في المعلومات لأن المعلومة قد لا تكون صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

3- حيادية المعلومات: وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين :

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

2-3-8 مزايا استخدام القيمة العادلة

ان انتشار مفهوم القيمة العادلة له مزايا وخصائص يتميز بها، ومن اهمها مايلي ،االجعارات،الطبري،2013):-

- تعكس العوامل المتواجدة في السوق والتي تجتمع مع بعضها البعض لتشكيل القيمة العادلة، ايضا ينظر

إلى القيمة العادلة بأنها توفر معلومات موثوقة من خلال انها تعكس ظروف السوق، وتزيد من الشفافية.

- تعتبر أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق، ويؤدي الأخذ بها إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية الأسواق.

– كما أثبتت بعض الدراسات أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي إلى تخفيف حدة وتداعيات الأزمة المالية، بالاضافة الى انه لم يتم طرح بديل مناسب للقيمة العادلة حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية تعاني كثيرا من المشاكل العملية.

واخيرا إن الانحراف ليس في القيمة العادلة بل بتطبيقها كما تضمنتها المعايير المحاسبية الأمريكية US GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IFRSs ، مما يترتب على ذلك وجود انحرافات بالأسعار السوقية في ظل ظروف معينة.

2-3-9 مشاكل تطبيق القيمة العادلة

ان عملية تطبيق القيمة العادلة تواجه بعض القيود والمشاكل التي كانت مبررا للتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي ، من هذه المشاكل(خالد يونس، 2011):-

1- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط .
2- أن الإيرادات تتحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.
3- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

2-4 الخلاصة

تبين لنا من خلال هذا الفصل دور معايير الابلاغ المالي الدولية في تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الابلاغ المالي التي تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة، اذ يعد اعتماد وتبني معايير الابلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً، مما يجعل الشركات بشتى انواعها وانشطتها اكثر فهماً وقرباً من السوق العالمية، كذلك اتضح لنا ان المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها بعكس القيمة العادلة، التي تبين مدى اهميتها وملائمتها لمستخدمي المعلومات المالية وترشيدها لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما اشارت عدة دراسات والتي منها دراسة دهمش و أبوزر(2006) بعنوان (موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها)، وانها اقرب للواقع المحاسبي بأخذ مؤشرات السوق بعين الاعتبار مما يؤدي إلى تخفيف حدة تداعيات الأزمة المالية، وان محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الابلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع الى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي كما اشارت دراسة الخوري(2006) بعنوان (القيمة العادلة والابلاغ المالي).

وفيما يلي سيتم في الفصل الثالث عرض للدراسة العملية من حيث المنهجية التي تم اتباعها وتحليل البيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة المتمثل في مُعدمي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

3-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى التعرف على المنهجية المتبعة لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في التعرف على مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير القيمة العادلة وإلى إبراز مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس، ومدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية لتطبيق القيمة العادلة، وتحديد المشاكل المختلفة التي واجهت وتواجه تطبيق مفاهيم القيمة العادلة الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل معدي المعلومات المالية.

حيث يتضمن هذا الفصل وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة ومدى ثباتها وصدقها، ومن ثم والأساليب الاحصائية المستخدمة لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها.

3-2 منهجية الدراسة

للتوصل إلى استنتاجات بشأن أهداف وتساؤلات الدراسة، تم استخدام منهج المسح، حيث يعد هذا المنهج أحد منهجيات المدخل الوضعي، و يتضمن هذا المدخل العديد من المناهج، والمسح يُعد أحدها، حيث يتم خلال هذا المنهج استخلاص عينة من ظاهره معينة يراد التوصل من خلالها إلى استنتاجات حول المجتمع الذي سُحبت منه تلك العينة. وينقسم المسح إلى نوعين المسح الوصفي، والمسح التحليلي، حيث يُعنى الأول بدراسة تكرارات مجتمع محدود أما في نقطة زمنية واحدة ، أو فترات زمنية متباينة، أما الثاني فيهتم بالتركيز على تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات مختلفة (Hussy, Huss, 1997). وتم في هذه الدراسة استخدام منهج المسح الوصفي للوصول إلى استنتاجات حول تساؤلات الدراسة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

ينقسم مجتمع الدراسة الذي سحبت منه عينة الدراسة الى فئتين؛ الفئة الأولى تتمثل في مُقدمي ومُعدي المعلومات المحاسبية وتتمثل في المحاسبين و رؤساء الاقسام في هذه المصارف، والفئة الثانية هي مُستخدمي المعلومات المحاسبية التي تقدمها المصارف وتتمثل في المساهمين

والمقرضين والجهات الحكومية(مصلحة الضرائب)، وتم اختيار المصارف العامة باعتبار ان لها تاريخ وخبرة لا بأس بها في مجال الاعمال المصرفية، كما هو موضح في الجدول رقم(3-1).

جدول(3-1)

المصارف التي تمت عليها الدراسة

الرقم	اسم المصرف	عدد الفروع
1	مصرف الجمهورية	2
2	مصرف الصحاري	3
3	مصرف الوحدة	2
4	المصرف التجاري الوطني	2

4-3 وسيلة جمع البيانات

تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم دعمها بالمقابلة الشخصية كوسيلة ثانوية؛ حيث توضح المقابلة الشخصية مع المشاركين أي غموض في أسئلة الاستبيان بالإضافة الى الحصول على بعض المعلومات الاضافية التي قد لا يشمل عليها الاستبيان، ويرغب المشارك في ايصالها، وايضا خلق نوع من النقاش حول موضوع الدراسة وبالشكل الذي يخدم أغراضها.

اما الاستبيان فيُمكن من طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة على أكبر عدد ممكن من المشاركين في الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين، يشمل القسم الأول أسئلة عامة تتعلق بالمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة، متابعتهم للمعايير، ودورات خاصة بالمعايير)، بينما يشمل الجزء الثاني أسئلة تتعلق بمحاور الدراسة الرئيسية كما هو مبين في الجدول رقم (3-2).

جدول (3-2)

محاور الدراسة الرئيسية

م	المحاور	أرقام الأسئلة	
		استبيان المعدين	استبيان المستخدمين
1	وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة	10_1	6_1
2	تأييد وقابلية معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة	16-11	14-7
3	وجود معوقات تحد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية	26-17	24-15

وتتضمن الأسئلة الداخلة في القسم الثاني من الاستبانة على عبارات يجيب عليها افراد العينة وفقاً لتدرج مقياس ليكرت (Likert) الخماسي (موافق تماما =5، موافق=4، محايد= 3، غير موافق= 2، غير موافق إطلاقا=1) لقياس المحاور الرئيسية للدراسة.

لقد تم توزيع 100 صحيفة استبيان على المشاركين في الدارسة خلال الفترة ما بين شهري6-11/ 2014 بمعدل 50 استمارة لكل فئة كما هو موضح في الجدول (3-3)، وتم الحصول على 83 استمارة ، بينما تعذر الحصول على 17 استمارة ، في حين يوجد 9 استمارات غير صالحة للتحليل وبالتالي يكون عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل 74 استمارة ، والجدول رقم(3-3) يبين ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص.

جدول(3-3)

الاستمارات الموزعة والمستردة

البيان	معدي المعلومات		مستخدمي المعلومات		الاجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	50	%100	50	%100	100	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	44	%88	39	%78	83	%83
عدد الاستمارات المفقودة	6	%12	11	%22	17	%17
عدد الاستمارات الغير قابلة للتحليل	2	%4	7	%14	9	%9
اجمالي الاستمارات الخاضعة تحليل	42	%84	32	%64	74	%74

5-3 صدق أداة الدراسة

تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن أداة القياس التي تم استخدامها لهذه الدراسة تقيس فعليا ما ينبغي قياسه، ولهذا الغرض تم تصميم الاستبانة بشكلها الأولى وعرضت على ذوى الاختصاص لإبداء ملاحظاتهم وإجراء التعديلات، وتعرف هذه الطريقة بطريقة الصدق الظاهري، وقد تم الاستفادة من آرائهم في إدخال التعديلات سواءً من حيث الصياغة ، أومن حيث الوضوح في البنود الواردة بالأداة ، وقد تم وضع الأداة في صورتها النهائية بعد طرحه للتحكيم.

6-3 ثبات أداة الدراسة

يعرف الثبات (Reliability) كمؤشر إلى درجة الدقة أو الضبط في عملية القياس ، وتوجد العديد من الطرق لقياس درجة ثبات أداة الدراسة، ومن أهم هذه الطرق وأكثرها استخداماً معادلة(Cronbach Alpha)(*) ، وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (α)، فإذا كانت (α)أكثر من 60% فإن ذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (α)أقل من 60% فذلك يعني عدم ثبات بيانات الدراسة، والجدول التالي يبين معامل الثبات لكلا الاستمارتين وتعتبر النسبة مقبولة لأغراض تحليل الدراسة(Hussy, 1997 ,Huss).

جدول(3-4)

نتائج اختبار ثبات اداة الدراسة (كرو نباخ الفا)

قيمة الفا	
استمارة المعدين	استمارة المستخدمين
0.88	0.932

*) معادلة Alpha Cronbach $\alpha = \left[\frac{n_n}{n-1}\right]\left[\frac{1-\sum \sigma a^a}{\sigma t 2}\right]$

حيث أن α = معامل الثابت ،N = عبارات الأسئلة، 1 = مقدار ثابت، $\sum$ = المجموع ، σa^2 = تبيان كل بند من بنود الاختبار، σt^2 = تباين الاختبار ككل.

7-3 اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الاهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(3-5)

قيم كل وزن من اوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وتم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج كما هو موضح في الجدول (3-6).

جدول(3- 6)
مقياس الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي

لمتوسط الحسابي	لاهمية النسبية
1- الى اقل من 2.33	منخفضة
2.33- الى 3.66	متوسطة
3.66 فأكثر	عالية

8-3 اسلوب تحليل البيانات

لبيان مدى استجابة المشاركين في الدراسة لأسئلة أداة الدراسة؛ تم استخدام الاسلوب الوصفي الاحصائي من اجل تحليل البيانات وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اذ تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- المتوسط الحسابي: بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة لكل فقرة.
- الانحراف المعياري:- لقياس درجة تشتت قيم اجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

2- الإحصاء الوصفي: وتم اتباع هذا الاسلوب نتيجة أن هذه الدراسة وصفية، حيث توصف ظاهرة معينة في مجتمع معين، ولا تبحث في قيم او علاقة بين متغيرات مختلفة، وذلك لوصف اراء المشاركين في الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن ذلك النسب المئوية وجداول التوزيع التكراري.

3-9 عرض تحليل البيانات

بعد تجميع البيانات من عينة الدراسة تم تحليلها بعد ان تم تقسيمها الى قسمين، الجزء الاول يختص بخصائص مجتمع الدراسة(المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة، متابعتهم للمعايير، ودورات خاصة بالمعايير)، اما الجزء الثاني فيختص بتحليل اسئلة الدراسة.

3-9-1 خصائص مجتمع الدراسة

يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديمغرافية الخاصة بعينة الدراسة، والتي تتمثل في(المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة، متابعتهم للمعايير، ودورات خاصة بالمعايير).

3-9-1-1 تصنيف معدي المعلومات المحاسبية حسب المسمى الوظيفي

يظهر من الجدول (3-7) ان وظيفة محاسب جاءت في المرتبة الاولى، اذ بلغ عدد هذه الفئة(21) مفردة احصائية أي بنسبة (57 %) من اجمالي المشاركين في الدراسة، يليها وظيفة رئيس قسم حيث بلغ عدد افرادها(10) أي حوالي (24%) من المشاركين في الدراسة،

جدول(3-7)
تصنيف المسمى الوظيفي لمعدي المعلومات

الوظيفة	معدي المعلومات	
	العدد	النسبة
محاسب	24	% 57
رئيس قسم	10	% 24
اخرى	8	%19
الاجمالي	42	%100

بينما احتلت الوظائف الاخرى(الخاصة بالأقسام الإدارية والفنية والتدريب وغيرها) المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد افرادها(8) أي بنسبة (19%) من المشاركين في الدراسة، وتشير هذه النتائج الى ان (81%) من المشاركين في الدراسة هم من العاملين في المجال المحاسبي مما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة.

3-9-1-2 توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

يظهر من الجدول(3-8) ان المشاركين في الدراسة بالنسبة لمُعدي المعلومات المحاسبية توزعت من حيث المؤهل العلمي الى سبع فئات، اذ احتلت فئة حملة شهادة البكالوريوس المرتبة الاولى حيث بلغ عدد افرادها(28) اي حوالي(67%) من المشاركين في الدراسة، وجاء حملة الدبلوم العالي في المرتبة الثانية البالغ عدد افرادها(7) اي حوالي (17%)، و في المرتبة الثالثة حملة الدبلوم لمتوسط بعدد(4) اي حوالي (10%)، ويليها في المرتبة الرابعة حملة الثانوية حيث كان عددهم(2) اي حوالي (5%) من المشاركين في الدراسة، وجاء حملة الماجستير في المرتبة الاخيرة حيث بلغ عدد افرادها(1) اي حوالي (2%) من المشاركين في الدراسة.

جدول(3-8)
تصنيف المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	معدي المعلومات		مستخدمي المعلومات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ماجستير	1	%2	2	%6
بكالوريوس	28	%67	19	%59
دبلوم عالي	7	%17	4	%13
دبلوم متوسط	4	%9	7	%22
ثانوية	2	%5	0	%0
الاجمالي	42	%100	32	%100

اما بالنسبة لمُستخدمي المعلومات المحاسبية فقد كانت في المرتبة الاولى فئة حملة البكالوريوس البالغ عدد افرادها(19) اي حوالي (59%) من المشاركين في الدراسة، اما في المرتبة الثانية فجاءت فئة حملة الدبلوم المتوسط وعدد افرادها(7) اي حوالي (22%) ، ويليها في المرتبة الثالثة فئة حملة الدبلوم المتوسط البالغ عدد افرادها (4) اي حوالي (13%)، وفي

المرتبة الاخيرة جاءت فئة حملة الماجستير وعددها(2) اي حوالي (6%) من المشاركين في الدراسة، ونلاحظ ان اغلب المشاركين في الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس وهذا المؤشر يعد جيد على اعتبار أنه يمكن فيما بعد تطويرهم.

3-9-1-3 توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية

من الجدول رقم(3-9) يتضح ان المشاركين في الدراسة بالنسبة لمُعدي المعلومات المحاسبية قد توزعوا من حيث التخصص العلمي الى 6 فئات، فقد كان تخصص المحاسبة في المرتبة الاولى حيث بلغ عدد هذه الفئة (26) اي ما نسبته حوالي (62 %) من المشاركين في الدراسة؛ وهو يعتبر تخصص جيد لتأكيد ودعم الدراسة وكذلك مناسب لإمكانية اجراء دورات حول معايير الابلاغ المالي فيما بعد، وقد وجاء تخصص ادارة الاعمال في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد هذه الفئة (11) بنسبة (26%) من المشاركين في الدراسة، ويليه في المرتبة الثالثة تخصصي الاقتصاد والتمويل حيث بلغ عدد افرادها (2) اي حوالي (5%) من المشاركين، وفي المرتبة الرابعة تخصص التسويق البالغ عدد افراده(1) بنسبة(2%).

جدول(3-9)
تصنيف التخصص العلمي

المؤهل العلمي	معدي المعلومات	
	العدد	النسبة
محاسبة	26	%62
ادارة اعمال	11	%26
اقتصاد	2	%5
تمويل	2	%5
تسويق	1	%2
الاجمالي	42	%100

3-9-1-4 توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة العملية

تعتبر الخبرة ذات أهمية فيما يتعلق بالأعمال الادارية والمالية ، فكلما كان الموظف أكثر خبرة ، كلما كان أكثر إلماماً بالإجراءات والأساليب المستخدمة، وتشير البيانات الواردة في الجدول (3-10) ان المشاركين في الدراسة بالنسبة لمعدي المعلومات المحاسبية قد توزعوا من حيث

سنوات الخبرة على اربع فئات، وقد احتلت فئة الذين خبراتهم (اكثر من 15 سنة) المرتبة الاولى حيث بلغ عدد افراد هذه الفئة (18) اي حوالي(42%)، وهذا يعتبر مؤشراً ايجابياً لدعم ومواكبة التطورات في زيادة فاعلية العمل المحاسبي بالمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي، بالإضافة إلى أنها تعطي انطباعاً جيداً على قدرة المشاركين على إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة.

جدول(3-10)

تصنيف الخبرة العملية

سنوات الخبرة	معدي المعلومات	
	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	9	%21
من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	11	%26
من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	4	%9
من 15 سنة فأكثر	18	%43
الاجمالي	42	%100

بينما احتلت فئة الذين خبراتهم(من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات) المرتبة الثانية وعدد افرادها(11) اي حوالي (26%) من المشاركين في الدراسة، ويليها في المرتبة الثالثة فئة الذين خبراتهم (اقل من 5 سنوات) وكان عدد افراد هذه الفئة (9) اي حوالي (21%)، وفي المرتبة الاخيرة فئة الذين خبرتهم (من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة) حيث بلغ عدد افرادها(4) اي حوالي (10%) من المشاركين في الدراسة.

3-9-1-5 توزيع المشاركين في الدراسة حسب متابعة معايير الابلاغ المالي الدولية

يقصد بمتابعة المعايير مدى متابعة واطلاع المشاركين في الدراسة من معدي ومستخدمي للمعلومات المحاسبية لمعايير الابلاغ المالي الدولية، والتطورات الحاصلة عليها، ويظهر من

خـلال الجـدول (3–11) الــى ان متابعــة المشــاركين فــي الدراســة مــن معــدي ومســتخدمي المعلومـات المحاسـبية لمعـايير الابـلاغ المـالي الدوليـة والتغيـر الحاصـل؛ تراوحـت بـين المتابعـة المعدومة والمتابعة المستمرة.

جدول(3-11)

متابعة معايير الابلاغ المالي الدولية

المتابعة	معدي المعلومات		مستخدمي المعلومات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مستمرة	7	%17	3	%9
متوسطة	10	%24	6	%19
قليلة	19	%45	5	%16
معدومة	6	%14	18	%56
الاجمالي	42	%100	32	%100

نلاحظ من الجدول ان اغلب المشاركين في الدراسة من فئة مُعدي المعلومات المحاسبية كان لهم متابعة قليلة لمعايير الابلاغ المالي الدولة والتطورات الحاصلة عليها، حيث تمثل هذه الفئة (45%) من معدي المعلومات و هو ما قد يمثل عائقاً يواجه المصارف في تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، في حين اغلب فئة المُستخدمين اي ما يقارب(56%) من هذه الفئة كانت متابعتهم لهذه المعايير معدومة، وهو ما قد يمثل سبباً اساسياً لعدم وعيهم بأهمية محاسبة القيمة العادلة، وكان حوالي (16%) من معدي المعلومات وحوالي (9%) من مستخدمي المعلومات متابعتهم مستمرة، اما باقي المشاركين في الدراسة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية فقد تراوحت متابعتهم من قليلة الى متوسطة.

وبشكل عام من الجدول يمكن القول ان هناك تدني ملحوظ في مستوى المعرفة بمعايير الابلاغ المـالي الدوليـة والتطـورات الحاصـلة عليهـا، وهـو مـن اهـم المعوقـات التـي قـد تحـول دون تطبيـق محاسبة القيمة العادلة.

3-9-1-6 توزيع المشاركين في الدراسة حسب تلقيهم دورات حول معايير الابلاغ المالي الدولية

نلاحظ من الجدول(3-12) ان (5) افراد اي حوالي (11 %) من معدي المعلومات المحاسبية، وحوالي (18.8%) من مستخدمي المعلومات المحاسبية قد تلقوا دورات حول معايير الابلاغ المالي، اما بقية المشاركين في الدراسة وهم اغلب المشاركين في الدراسة (88%) من فئة المعدين و (81%) من فئة المستخدمين للمعلومات المحاسبية، لم يتلقوا اي دورات حول معايير الابلاغ المالي.

جدول(3-12)

تلقي دورات معايير الابلاغ المالي الدولية

سنوات الخبرة	معدي المعلومات		مستخدمي المعلومات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	5	%12	6	%19
لا	37	%88	26	%81
الاجمالي	42	%100	32	%100

وهذه النسبة تؤكد عدم درايتهم الكافية بما تحتويه معايير الابلاغ المالي، وكذلك مدى أهمية القيمة العادلة مما قد يكون عائقا للمصارف التجارية الليبية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

3-9-2 تحليل بيانات أسئلة الدراسة

يتعلق هذا الجزء بتحليل بيانات المحاور الثلاثة لأسئلة الدراسة، لكل من مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

3-9-2-1 مدى وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج النسب والتكرارات والوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام ودرجة الاهمية النسبية للمتوسط، لكلا العينتين من المشاركين في

الدراسة، بالإضافة الي انه تبين من خلال المقابلة الشخصية مع معدي المعلومات المحاسبية التزام المصارف التجارية التي تمثل عينة الدراسة بإعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) نهاية كل عام، ويبين الجدول رقم (3-13) تحليل بيانات استبانة مُعدي المعلومات المحاسبية، اما الجدول رقم (3-14) فيبين تحليل بيانات مُستخدمي المعلومات المحاسبية.

جدول(3-13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية متغير وجود نظام محاسبي كفء(مُعدي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1- يعد الطاقم المالي العامل بالمصرف مؤهل تأهيلا محاسبيا مناسب	10	23.8	19	45.2	9	21.4	4	9.5	0	0	3.833	.908	عالية
2- يراعي المصرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائمه المالية	12	28.6	20	47.8	7	16.7	3	7.1	0	0	3.976	.869	عالية
3- يقوم المصرف بتحليل قوائمه المالية بشكل دوري	12	28.6	21	50.0	7	16.7	2	4.8	0	0	4.023	.811	عالية
4- يوجد لدى المصرف معرفة بمعايير الابلاغ المالي	10	23.8	16	38.1	13	31.0	3	7.1	0	0	3.785	.898	عالية
5- يلتزم المصرف بقياس استثماراته المالية المصنفة ضمن المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة السوقية	5	11.9	17	40.5	17	40.5	3	7.1	0	0	3.571	.801	متوسطة
6- يتميز نظام المصرف المالي بالقابلية للتحديث	13	31.0	18	42.9	8	19.0	3	7.1	0	0	3.976	.896	عالية
7- يتوفر لدى الطاقم المالي للمصرف القدرة على تحديث النظام المالي وفقا لأي مستجدات محاسبية مستقبلية	9	21.4	20	47.6	10	23.8	3	7.1	0	0	3.833	.853	عالية
8- تقاس الادوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة	7	16.7	18	42.9	16	38.1	1	2.4	0	0	3.738	.766	عالية

9- تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس اذا وجد لها سوق مالي نشط القيمة السوقية	5	11.9	21	50.0	16	38.1	0	0	0	0	3.738	.665	عالية
10-يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات حول الاساس الذي استند اليه في الاعتراف بالإيرادات او المصاريف الناجمة عن الادوات المالية المملوكة لأغراض التحوط	10	23.8	18	42.9	9	21.4	5	11.9	0	0	3.75	.950	عالية
المتوسط المرجح العام											4.068		عالية

من خلال الجدول رقم(3-13)، يتضح ان جميع المتوسطات الحسابية لمؤشر مدى وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة؛ تتراوح ما بين (3.571-4.547) وجميعها تشير الى موافقة المشاركين في الدراسة من فئة معدي المعلومات بدرجة عالية على وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، حيث كان متوسط المشاركين الذين يرون ان لدى المصارف التجارية الليبية اطقم مالية مؤهلة (3.833)، وهو يعتبر مرتفع، بالإضافة الى ان المشاركين الذين يرون ان لدى المصارف التجارية الليبية نظام مالي حوسب كانت نسبتهم مرتفعة وبلغ المتوسط الحسابي لهم(4.190)، مما يوضح ان المصارف التجارية الليبية لديها نطم حديثة قد تمكنها من مواكبة التطورات المستجدة في المجال المحاسبي، والتي من ضمنها القيمة العادلة. وكذلك يشير الجدول(3-13) موافقة المشاركين فالدراسة على مراعاة المصرف للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمشاركين (3.976) مما يعني دراية معدين المعلومات بمدى اهمية توفير هذه الخصائص في المعلومات المقدمة، وهذا من شأنه المساهمة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ايضا يتضح من الجدول ان اغلب المشاركين فالدراسة لديهم معرفة بمعايير الابلاغ المالي، بمتوسط (3.785) بالرغم من ان اغلبهم لم يتلقى دورات حول معايير الابلاغ المالي الا ان هناك معرفة عامة بهذه المعايير، وهذا قد يمثل عائقا حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

من الجدول(3-13) يتضح ان معدين المعلومات المحاسبية المشاركين في الدراسة يعتبرون ان المصارف التجارية الليبية تتميز بالقابلية للتحديث، حيث بلغ المتوسط الحسابي له(3.976) وهو ما قد يكون داعما لموضوع الدراسة اي ان هناك قدرة لدى المصارف التجارية الليبية لتحديث نظامها استجابة للاتجاهات المعاصرة حول محاسبة القيمة العادلة. و نلاحظ من خلال اجابات معدين المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ان المصارف تقوم بقياس ادواتها المالية القابلة للقياس بقيمتها السوقية، حيث بلغ متوسط الاجابات(3.738) وهو ما تنص عليه محاسبة القيمة العادلة في حالة سوق مالي نشط.

جدول(3-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية متغير وجود نظام محاسبي كفء (مُستخدمي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%		%	ك	%			
1. يعد الطاقم المالي العامل بالمصرف مؤهلا تأهيلا محاسبيا مناسب	6	18.8	17	53.1	3	9.4	5	15.6	1	3.1	3.687	1.060	عالية
2. يراعي المصرف التغير في المستوى العام للأسعار	7	21.9	11	34.4	8	25.0	5	15.6	1	3.1	3.562	1.105	متوسطة
3.يراعي المصرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائمه المالية	9	28.1	11	34.4	9	28.1	1	3.1	2	6.3	3.750	1.107	عالية
4. يقوم المصرف بتحليل قوائمه المالية بشكل دوري	7	21.9	12	37.5	9	28.1	3	9.4	1	3.1	3.565	1.035	متوسطة
5. يوجد لدى المصرف معرفة بمعايير الابلاغ المالي	5	15.6	10	31.3	12	37.5	4	12.5	1	3.1	3.437	1.014	متوسطة
6. يفصح المصرف عن كيفية تقيمه لأدواته ومطلوباته المالية	6	18.8	7	21.9	13	40.6	4	12.5	2	6.3	3.343	1.124	متوسطة
المتوسط المرجح العام											3.820		عالية

من خلال الجدول رقم(3-14)، يتضح ان جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مؤشر مدى وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة تتراوح ما بين (3.343)- (4.281)، وقد بلغ المتوسط العام لمؤشر وجود نظام محاسبي كفء الخاص بمستخدمي المعلومات المحاسبية (3.820) ويعتبر هذا المتوسط ذو درجة اهمية عالية مما يشير الى موافقة المشاركين في الدراسة ككل بدرجة عالية على وجود نظام محاسبي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، وتري فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية اللبية ان الطواقم المالية للمصارف التجارية الليبية مؤهلة تأهيلا محاسبيا مناسبا، و ان المصارف الليبية لديها نظم محاسبية محوسبة، حيث بلغ متوسط الاجابات (3.687)(3.937) على التوالي.

وايضا من الجدول (3-14) يتضح موافقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على مراعاة المصارف للتغير العام في مستوى الاسعار وكذلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة، وان المصارف تقوم بتحليل قوائمها بشكل دوري ويفصح عن كيفية تقيمه لأدواته ومطلوباته، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.343-3.750)، وهو ما قد يكون عاملا مساعد لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، بالإضافة الي اشارة المشاركين في الدراسة من فئة مستخدمي المعلومات الى معرفة المصارف بمعايير الابلاغ المالي وذلك بمتوسط بلغ(3.437) وهو ما قد يراه المستخدمين منعكسا في المعلومات المحاسبة المقدمة لهم. اي انه من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد موافقة عامة من اغلب المشاركين في الدراسة من فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية على وجدود نظام مالي كفئ في المصارف التجارية الليبية.

3-9-2-2 مدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج النسب والتكرارات والوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام ودرجة الاهمية النسبية للمتوسط، لكلا العينتين حيث يبين الجدول رقم

(3–15) تحليل بيانات مُعدي المعلومات المحاسبية، اما الجدول رقم (3-16) فيبين تحليلي بيانات مُستخدمي المعلومات المحاسبية.

جدول(3–15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير القابلية والتأييد (مُعدي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
11- عمل دورات للمحاسبين في معايير المحاسبة عامة والمعيار 39 خاصة	10	23.8	15	35.7	13	31.0	3	7.1	1	2.4	3.714	0.994	عالية
12- تخصيص مبالغ من قبل المصرف لتأهيل وتدريب طواقمها المالية بمعايير الابلاغ المالي	10	23.8	21	50.0	10	23.8	1	2.4	0	0	3.952	0.763	عالية
13- تبني انظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية	8	19.0	19	45.2	12	28.6	3	7.1	0	0	3.716	0.849	عالية
14- يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف في تحسين قرارات مستخدمي قوائمها المالية	8	19.0	22	52.4	11	26.2	1	2.4	0	0	3.881	0.739	عالية
15- يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف على تصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة	8	19.0	19	45.2	15	35.7	0	0	0	0	3.833	0.729	عالية
16- يعتبر القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية اقرب للواقع المحاسبي	6	14.3	22	52.4	13	31.0	1	2.4	0	0	3.785	0.716	عالية
المتوسط المرجح العام											3.813		عالية

جدول(3-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير القابلية والتأييد (مُستخدمي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
7- عمل دورات للمحاسبين في معايير المحاسبة عامة والمعيار 39 خاصة	5	15.6	9	28.1	11	34.4	5	15.6	2	6.3	3.312	1.119	متوسطة
8- تخصيص مبالغ من قبل المصرف لتأهيل وتدريب طواقمها المالية بمعايير الابلاغ المالي	6	18.8	11	34.4	9	28.1	4	12.5	2	6.3	3.468	1.135	متوسطة
9- تبني انظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية	5	15.6	13	40.6	12	37.5	0	0	2	6,3	3.593	0.979	متوسطة
10- يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف في تحسين قرارات مستخدمي قوائمها المالية	4	12.5	16	50.0	11	34.4	0	0	1	3.1	3.678	0.820	عالية
11- يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف على تصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة	3	9.4	21	65.6	7	21.9	0	0	1	3.1	3.781	0.750	عالية
12- يعتبر القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية اقرب للواقع المحاسبي	1	3.1	24	75.0	6	18.8	0	0	1	3.1	3.750	0.672	عالية
13- تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة	2	6.3	19	59.4	9	28.1	1	3.1	1	3.1	3.625	0.793	متوسطة
14- تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية كونها تعكس آخر تقيم عادل لبنود الميزانية العمومية وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل	2	6.3	19	59.4	8	25.0	2	6.3	1	3.1	3.593	0.837	متوسطة
المتوسط المرجح العام											3.60		متوسطة

من خلال الجدول رقم(3-14) و الجدول رقم (3-15) يتضح ان جميع المتوسطات الحسابية للعبارات التي تقيس مؤشر مدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، تتراوح بين (3.312 – 3.952)، وجميعها تشير الى تأييد وقابلية المشاركين في الدراسة من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث أيد كلا الفئتين من المعدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية في المصارف عمل دورات للمحاسبين في معايير الابلاغ بصفة عامة ومعايير القيمة العادلة بصفة خاصة، حيث بلغ متوسط الاجابات للمعدين والمستخدمين (3.714)(3.312) على التوالي، كما أيد معدي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بدرجة عالية عملية تخصيص مبالغ لتأهيل وتدريب الطواقم المالية بالمصرف بمتوسط مرتفع (3.952) وكذلك تبني انظمة محاسبية وفقا لمعايير الابلاغ المالي بمتوسط (3.716)، بينما أيد مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بدرجة متوسطة عملية تخصيص مبالغ لتأهيل وتدريب الطواقم المالية بالمصرف بمتوسط (3.468) وكذلك تبني انظمة محاسبية وفقا لمعايير الابلاغ المالي بمتوسط (3.593)، وقد اتضح من خلال اجابات الفئتين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية انهم يرون ان الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي 39 يساعد في تحسين قرارات مستخدمي القوائم المالية و كذلك يساعد على تصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة، حيت تراوحت متوسطات اجاباتهم بين(3.678-3.881) وهي ذات درجة عالية.

اضافة لما تقدم يرى كلا من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ان القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية اقرب للواقع المحاسبي، حيث بلغ متوسط اجابتهم (3.750-3.785) على التوالي، ومن الجدول (3-16) يشير مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الى ان المعلومات المالية المبنية على اساس القيمة العادلة تساعد في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وذلك بمتوسط (3.625)، وكذلك تحقق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية كونها تعكس اخر تقييم لبنود الميزانية وذلك بمتوسط بلغ (3.593).

3-9-2-3 مدى وجود معوقات تحد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج النسب والتكرارات والوسط الحسابي المرجح العام والانحراف المعياري العام ودرجة الاهمية النسبية للمتوسط، لكلا الفئتين حيث يبين الجدول رقم (3-17) تحليل بيانات مُعدي المعلومات المحاسبية، اما الجدول رقم (3-18) فيبين تحليل بيانات مُستخدمي المعلومات المحاسبية.

جدول(3-17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعوقات (مُعدي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
17- عدم استقرار الاوضاع السياسية الحالية	20	47.6	15	35.7	3	7.1	4	9.5	0	0	4.214	0.950	عالية
18- ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة	8	19.0	24	57.1	5	11.9	5	11.9	0	0	3.833	0.881	عالية
19- نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي	8	19.0	21	50.0	9	21.4	4	9.5	0	0	3.785	0.870	عالية
20- تدني تأهيل الطواقم المحاسبية	11	26.2	19	45.2	7	16.7	4	9.5	1	2.4	3.833	1.010	عالية
21- جهل مستخدمي قوائم المصرف للمصرف بأهمية محاسبة القيمة العادلة	8	19.0	13	31.0	13	31.0	7	16.7	1	2.4	3.476	1.064	متوسطة
22- النقص في تضمين معايير الابلاغ المالي الدولية عامة ومعايير القيمة العادلة خاصة في المناهج التعليمية	9	21.4	17	40.5	11	26.2	5	11.9	0	0	3.714	0.944	عالية
23- عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	11	26.2	17	40.5	5	11.9	8	19.0	1	2.4	3.690	1.136	عالية
24- اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى	10	23.8	22	52.4	6	14.3	4	9.5	0	0	3.904	0.878	عالية
25- صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة	9	21.4	18	42.9	10	23.8	4	9.5	1	2.4	3.714	0.994	عالية

خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم													
26- عدم وجود إلزام باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية	8	19.0	14	33.3	14	33.3	6	14.3	0	0	3.571	0.966	متوسطة
المتوسط المرجح العام											3.77		عالية

جدول(3-18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعوقات (مُستخدمي المعلومات)

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
15- عدم استقرار الاوضاع السياسية الحالية	10	31.3	15	46.9	6	18.8	0	0	1	3.1	4.031	0.897	عالية
16-ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة	5	15.6	19	59.4	5	15.6	2	6.3	1	3.1	3.781	0.906	عالية
17-نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي	6	18.8	16	50.0	7	21.9	2	6.3	1	3.1	3.750	0.950	عالية
18-تدني تأهيل الطواقم المحاسبية	6	18.8	15	46.9	6	18.8	4	12.5	1	3.1	3.656	1.035	متوسطة
19-جهل مستخدمي قوائم المصرف للمصرف بأهمية محاسبة القيمة العادلة	4	12.5	15	46.9	7	21.9	5	15.6	1	3.1	3.500	1.016	متوسطة
20-النقص في تضمين معايير الابلاغ المالي الدولية عامة ومعايير القيمة العادلة خاصة في المناهج التعليمية	5	15.6	16	50.0	6	18.8	4	12.5	1	3.1	3.625	1.00	متوسطة
21- عدم اهتمام مستخدمين قوائم المصرف بمعايير الابلاغ المالي	2	6.3	18	56.3	7	21.9	3	9.4	2	6.3	3.468	0.983	متوسطة
22-اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى	4	12.5	17	53.1	9	28.1	1	3.1	1	3.1	3.468	0.859	متوسطة
23-صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم	4	12.5	17	53.1	8	25.0	2	6.3	1	3.1	3.656	0.901	متوسطة

24- عدم وجود إلزام باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية	2	6.3	20	62.5	7	21.9	2	6.3	1	3.1	3.625	0.832	متوسطة
المتوسط المرجح العام											3.67		عالية

يبين الجدول(3-17) والجدول (3-18) المعوقات التي قد تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية، ويرى اغلب مُعدي المعلومات و اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى هو من اهم المعوقات حيث بلغت المتوسطات الخاصة بها (3.904)(3.833) على التوالي وهي تعتبر مرتفعة، في حين يرى مستخدمي المعلومات ان من اهم هذه المعوقات هو عدم وجود الزام باستخدام القيمة العادلة بالإضافة الى عدم اهتمام مستخدمين المعلومات المالية بمعايير الابلاغ المالي وذلك بمتوسطات بلغت (3.625)(3.468). ويتضح من الجدولين موافقة المشاركين في الدراسة من الفئتين معدي ومستخدمي المعلومات بدرجة عالية على وجود معوقات قد تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتتمثل بشكل أساسي في ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية ونقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي، وكذلك اتفق المشاركين في الدراسة على انه من ضمن معوقات تطبيق القيمة العادلة عدم تضمين معاييرها في المناهج التعليمية وكذلك جهل مستخدمي المعلومات بأهمية محاسبة القيمة العادلة.

3-10 الخلاصة

من خلال هذا الفصل تبين لنا المنهجية التي تم اتباعها في هذه الدراسة والاساليب الاحصائية المتبعة لتحليل البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة، والمتمثلين في مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية ، واسباب اختيار هذه الاساليب، كما تبين لنا موافقة اغلب المشاركين في الدراسة على محتويات اسئلة الاستبيان وبمتوسطات اغلبها ذات درجة عالية.

وفي الفصل القادم سيتم طرح النتائج المتحصل عليها في صورتها النهائية ، والتوصيات التي من شأنها تعزيز موضوع الدراسة الخاص بمحاسبة القيمة العادلة، ودورها في شفافية وملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

4-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لأهم النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الوصفي لإجابات المشتركين في الدراسة والمتمثلين في مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف الليبية التجارية في نطاق مدينة بنغازي، بالإضافة إلي الخروج بأهم التوصيات بناءً على تلك النتائج، يلي ذلك عرض لأهم المقترحات بإجراء دراسات مستقبلية مكملة لهذه الدراسة أو امتداد لها.

وقبل الشروع في استعراض النتائج المتحصل عليها نذكر بالهدف الرئيسي للدراسة وهو:- **مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، وذلك من خلال التعرف على:**

1- مدى وجود نظام محاسبي كفء يُمكن المصارف التجارية الليبية من تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة.

2- مدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

3- مدى وجود معوقات تحد من تطبيق القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.

4-2 النتائج

تنقسم نتائج الدراسة إلي قسمين رئيسيين هما النتائج التمهيدية (الثانوية) والنتائج ذات الصلة بهدف وأسئلة الدراسة (النتائج الرئيسية).

4-2-1 النتائج التمهيدية (الثانوية)

1- دلت تحليلات بيانات الدراسة الى ارتفاع المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة في كلا الفئتين من المشاركين في الدراسة، حيث كان حوالي 66%من معدي المعلومات المحاسبية وكذلك حوالي 59 % من مستخدمي المعلومات هم من حملة شهادة البكالوريوس، وايضاً في مجالات التخصص، حيث ان حوالي 61 % من معدي المعلومات هم متخصصين في مجال المحاسبة .

2- ان اغلب المشاركين في الدراسة من فئة معدي المعلومات المحاسبية يتمتعون بخبرة تزيد عن 15 سنة في المجال المصرفي والمالي.

3- ان اغلب المشاركين في الدراسة من فئة مُعدي المعلومات المحاسبية كان لهم متابعة قليلة لمعايير الابلاغ المالي الدولة والتطورات الحاصلة عليها، في حين فئة المُستخدمين لهذه المعلومات كانت متابعتهم لهذه المعايير معدومة، بالإضافة الي انهم لم يتلقوا اي دورات تدريبية حول هذا الموضوع.

4-2-2 النتائج ذات الصلة بهدف وأسئلة الدراسة (النتائج الرئيسية)

1- اتفق المشاركين في الدراسة من مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية بأن الأنظمة المحاسبية العاملة بالمصارف التجارية الليبية كفؤة الى حد ما ولديها القدرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، إلا ان هناك فروقاً في درجة هذا

الاتفاق، بالإضافة الي انه تبين من خلال المقابلة الشخصية مع معدي المعلومات المحاسبية التزام المصارف التجارية التي تمثل عينة الدراسة بإعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) نهاية كل عام.

2- ان هناك قابلية وتأييد ملحوظ من قبل مُعدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث يرى اغلب المشاركين في الدراسة ان الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 يساعد المصارف في تحسين قرارات مستخدمي قوائمها المالية وتصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة، بالإضافة الى ان اغلب مُستخدمي المعلومات المحاسبية يرون ان القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية اقرب للواقع المحاسبي، وكذلك يؤيد المشاركين في الدراسة من الفئتين عمل دورات للمحاسبين حول معايير الابلاغ المالي بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص.

3- اتفق المشاركين في الدراسة من مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية على وجود بعض المعوقات التي قد تواجه المصارف التجارية الليبية في تبني وتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وتتمثل بشكل أساسي في ضعف استقرار الأوضاع السياسية الحالية ونقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي و اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى وقلة وجود مكاتب تدقيق مؤهلة، وكذلك اتفق المشاركين في الدراسة على انه من ضمن معوقات تطبيق القيمة العادلة عدم تضمين معاييرها في المناهج التعليمية وكذلك جهل مستخدمي المعلومات بأهمية محاسبة القيمة العادلة. ويرى اغلب مُعدي المعلومات ان ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة هو من اهم

المعوقات، في حين يرى مستخدمي المعلومات ان من اهم هذه المعوقات هو عدم وجود الزام باستخدام القيمة العادلة بالإضافة الى عدم اهتمام مستخدمين المعلومات المالية بمعايير الابلاغ المالي.

4- تبين من خلال المقابلة الشخصية مع معدي المعلومات المحاسبية أنهم يؤيدون وجود معوقات تحد من تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال، منها:

- وجود العديد من المعايير المتعلقة بالمحاسبة والإفصاح عن القيمة العادلة يؤدي إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.
- افتقار البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وإمكانية التلاعب في الحسابات.
- صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم.
- عدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.
- تعدد وتشتت بنود الإفصاح المتعلقة بالأوراق المالية والتي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية.

4-3 التوصيات

بعد الاطلاع على النتائج الرئيسية والثانوية يمكن تقديم بعض التوصيات والتي تتمثل في الآتي:

1- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية.

2- إنشاء جهة تشريع محاسبي متخصصة في ليبيا يناط بها إعادة دراسة التشريعات المحاسبية الحالية وهيكلتها بشكل يواكب معايير الابلاغ المالي الدولية.

3- عقد دورات متخصصة لموظفي المصارف التجارية الليبية من قبل متخصصين في معايير الابلاغ المالي بصفة عامة ومعايير القيمة العادلة بصفة خاصة.

4- إعادة هيكلة خطط المناهج التعليمية في تخصص المحاسبة في الجامعات الليبية بشكل يأخذ في الاعتبار تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

5- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الليبي.

4-4 دراسات مقترحة

من خلال استعراض نتائج وتوصيات هذه الدراسة، فإن الباحث يرى اقتراح بعض الدراسات المستقبلية ذات العلاقة والتي من الممكن ان تتناول معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وسبل الحد منها وكذلك دراسة دور المؤسسات التعليمية وترسيخ معايير الابلاغ المالي. وأخيراً وليس اخراً دور محاسبة القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

المراجع

المراجع

1- المراجع العربية

1- باسيلي، مكرم، 1983، دراسة تحليلية لإعداد القوائم المالية في ظل التضخم، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السابع، العدد الرابع، مصر.

2- غنيمي، سامي، 1994، دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن التغيرات في مستويات الأسعار وإمكانية تطبيقها عملياً في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق- فرع بنها، مصر، نقلا عن عليان، (2006).

3- هندريكسون، الدون (1999)، نظرية المحاسبة، الطبعة الثالثة، ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الاسكندرية، مصر.

4- الشيرازي، عباس، 2000، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، دار ذات السلال للنشر، الكويت.

5- حلس، سالم و جربوع، يوسف، 2001، تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي.

6- حنان، رضوان حلوة، 2003، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، دار وائل للنشر، عمان.

7- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2003، نقلا عن دراسة (عدلي الحلو، 2009).

8- القشي، ظاهر، 2004، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية.

9- دهمش، نعيم و ابو زر ،عفاف اسحق،2004، اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس، تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان-الأردن.

10- السعافين، هيثم، 2004، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان،الاردن، الفترة 22-23 ايلول2004.

11- السعافين، هيثم ، 2005، معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ورشة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن.
12- حماد، طارق، 2006، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، الادوات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، (نقلا عن خالد يونس، 2011).
13- عليان، مدحت فوزي، 2006، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
14- الشرع، مجيد، 2006، تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي ،المؤتمر العلمي لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين جامعة فيلادلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية.
15- صيام، وليد زكريا، 2006، أثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
16- جمعة ،احمد و خنفر، مؤيد، 2006، المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة، المؤتمر المهني السابع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي.
17- القطاونه، عادل محمد، 2006 ، تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان، المؤتمر المهني السابع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي..
18- مطر، محمد و السويطي، موسى، 2006، أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية، المؤتمر العلمي المهني السابع جمعية المحاسبين القانونيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.
19- الخوري، نعيم سابا، 2006، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع جمعية المحاسبين القانونيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.
20- البشير، محمد،2006، القيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق.
21- الجعارات، خالد، 2006، قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، جمعية المحاسبين القانونيي الأردنيين.

22- القشي، ظاهر و كراجه، اشرف، 2006، مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة.

23- دهمش، نعيم و ابو زر ،عفاف، 2006، موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وامكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي السابع المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي.

24- صلاح، حواس، 2008، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة دكتوراه منشورة.

25- علي، شاهين،2008، محاضرات تعليمية في النظرية المحاسبية، نقلا عن دراسة خالد يونس.

26- مطر، محمد و نور، عبد الناصر والقشي، ظاهر، 2009، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.

27- إبراهيم ، نبيل عبد الرؤوف، 2009، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، أكاديمية الشروق، مصر.

28- الحلو، عدلي زهير، 2009، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

29- السعيد، معتز أمين و العيسى ، محمد سليم، 2009، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة".

30- يونس، خالد عبدالرحمن، 2011، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

31- المطيري، منصور فيحان ،2011، مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، رسالة ماجستير منشورة.

32- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2011، الجزء الاول، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

33- الجرف ،ياسر، 2011، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة الى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، نقلا عن دراسة المجربي(2012).

34- الجعارات، خالد و الطبري، محمود، 2013، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع.

2- المراجع الأجنبية

1- Mey ,Abram. "Theodore Limbering and his Theory of Values and costs" ,Abacus, Septembe 1966,Vol 2.Issue.1,pp 3-23 (نقلا عن خالد يونس،2011).

2- Hussy. J,Hussy , R , Business Research , London: . Antony Rowe,1997.

3- Gray Robert, Research Note: Revisiting Fair Value Accounting- Measuring Commercial Banks Liabilities, Abacus, Vol.39, No.2, 2003.

4- Al-Shammari, B., Brown, B.& Tarca, A. (2008). Compliance with International Accounting Standards in the Gulf Co-operation Council Member States.

5- Al-Khadash and Abdullatif " Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries:The Case of the Banking Sector in Jordan", 2009.

6- IFAC, (1/2006), Handbook of International Auditing, Assurance and

Ethics Pronouncements, 2006 Edition, International Federation of Accountants.

7- IASB, IASCF, (2006), International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, Online Available: http://www.iasb.org, United Kingdom.

3- المواقع الالكترونية

1- WWW.IFRS.ORG موقع مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية

2- www.abahe.co.uk / Arab British Academy for Higher Education.

الملاحق

ملحق رقم 1

استبيان مُعدي المعلومات المحاسبية

جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة - برنامج الدراسات العليا

استبيان حول موضوع:

قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

نظراً لأهمية البحث العلمي في تطوير المجالات المختلفة، ولأهمية منهج القيمة العادلة كأداة من أدوات الإفصاح المالي ودورها في شفافية المعلومات المالية المستخدمة، تقوم الباحثة بهذه الدراسة للتعرف على قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، وأيضا للتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيقها إن وجدت.

وتقوم الباحثة بهذا الإجراء استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة، وعليه نضع بين ايديكم استمارة الاستبيان ونأمل منكم المساهمة، من خلال التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية.

واخيراً فإننا نؤكد لكم بأن البيانات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة وامانة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحثة

القسم الأول :

اولا: بيانات المصرف

يرجى التكرم بوضع علامة (**√**) امام الإجابة التي ترونها مناسبة

- **مدة مزاولة نشاط المصرف**

( ) اقل من 10 سنوات ( ) من 10سنوات الى اقل من 20سنة

( ) من 20سنة الى اقل من 30 سنة ( ) 30 سنة فأكثر

- **عمر المصرف من حيث الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي**

( ) اقل من 3 سنوات ( ) من 3 سنوات الى اقل من 6 سنوات

( ) من 6 سنوات الى اقل من 9 سنوات ( ) 9 سنوات فأكثر

ثانيا : البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع علامة (**√**) امام الإجابة التي ترونها مناسبة

- **الوظيفة الحالية:**

( ) مدير مالي ( ) محاسب

( ) مدقق داخلي ( ) رئيس قسم محاسبة

( ) اخرى يرجى ذكره.....

- **المؤهل العلمي:**

( ) ثانوية ( ) دبلوم متوسط

( ) دبلوم عالي ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) دكتوراه

( ) اخرى يرجى ذكره.....

- **التخصص :**

( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال

( ) اقتصاد ( ) تمويل

( ) تسويق ( ) اخرى يرجى ذكره.....

- **الخبرة العملية :**

( ) اقل من 5 سنوات ( ) من 5 سنوات الى اقل من10 سنوات

( ) من 10 سنوات الى اقل من 15سنة ( ) من 15 سنة فأكثر

- **المتابعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتغير الحاصل بها الصادر عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية:**

( ) مستمرة ( ) متوسطة

( ) قليلة ( ) معدومة

- **هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ؟**

( ) نعم ( ) لا

** **للمساعدة على توضيح اسئلة الاستبيان نقدم التعريف التالي:**

القيمة العادلة:- هي المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد مطلوب به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف، وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها.

القسم الثاني : أسئلة الدراسة

السؤال الأول : ما مدى وجود نظام مالي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة؟

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعد الطاقم المالي العامل بالمصرف مؤهلا تأهيلا محاسبيا مناسب					
2	يراعي المصرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائمها المالية					
3	يقوم المصرف بتحليل قوائمه المالية بشكل دوري					
4	يوجد لدى المصرف معرفة بمعايير الابلاغ المالي					
5	يلتزم المصرف بقياس استثماراته المالية المصنفة ضمن المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة السوقية					
6	يتميز نظام المصرف المالي بالقابلية للتحديث					
7	يتوفر لدى الطاقم المالي للمصرف القدرة على تحديث النظام المالي وفقا لأي مستجدات محاسبية مستقبلية					
8	تقاس الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بمقدار التكلفة					
9	تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس إذا وجد لها سوق مالي نشط القيمة السوقية					
10	يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات حول الأساس الذي استند إلية في الاعتراف بالإيرادات أو المصاريف الناجمة عن الأدوات المالية المملوكة لأغراض التحوط					

السؤال الثاني : مامدى تأييد وقابلية مُعدي ومُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؟						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	عمل دورات للمحاسبين في معايير المحاسبة عامة والمعيار 39 خاصة					
12	تخصيص مبالغ من قبل المصرف لتأهيل وتدريب طواقمها المالية بمعايير الابلاغ المالي					
13	تبني انظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية					
14	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف في تحسين قرارات مستخدمي قوائمها المالية					
15	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف على تصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة					
16	يعتبر القياس بالقيمة العادلة للادوات المالية اقرب للواقع المحاسبي					

السؤال الثالث : ما مدى وجود معوقات تحد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية؟						
الرقم	**الفقرات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
17	عدم استقرار الاوضاع السياسية الحالية					
18	ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة					
19	نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي					
20	تدني تأهيل الطواقم المحاسبية					
21	جهل الادارة المالية للمصرف بأهمية محاسبة القيمة العادلة					
22	النقص في تضمين معايير الابلاغ المالي الدولية عامة ومعاييرالقيمة العادلة خاصة في المناهج التعليمية					
23	عدم وجود دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)					
24	اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى.					
25	صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم.					
26	عدم وجود إلزام باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية					

في حالة وجود معوقات او اقتراحات اخرى ارجو ذكرها بالاسفل :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم 2

استبيان مُستخدمي المعلومات المحاسبية

جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة - برنامج الدراسات العليا

استبيان حول موضوع:

قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

نظراً لأهمية البحث العلمي في تطوير المجالات المختلفة، ولأهمية منهج القيمة العادلة كأداة من أدوات الإفصاح المالي ودورها في شفافية المعلومات المالية المستخدمة، تقوم الباحثة بهذه الدراسة للتعرف على قدرة المصارف التجارية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة، وأيضا للتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيقها إن وجدت.

وتقوم الباحثة بهذا الإجراء استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة، وعليه نضع بين ايديكم استمارة الاستبيان ونأمل منكم المساهمة، من خلال التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية.

واخيراً فإننا نؤكد لكم بأن البيانات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة وامانة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحثة

القسم الأول : البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع علامة (**√**) امام الإجابة التي ترونها مناسبة

- **المؤهل العلمي:**

( ) ثانوية ( ) دبلوم متوسط

( ) دبلوم عالي ( ) بكالوريوس

( ) ماجستير ( ) دكتوراه

( ) اخرى يرجى ذكره.....

- **المتابعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتغير الحاصل بها الصادر عن مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية:**

( ) مستمرة ( ) متوسطة

( ) قليلة ( ) معدومة

- **هل تلقيت دورات تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟**

( ) نعم ( ) لا

** **للمساعدة على توضيح اسئلة الاستبيان نقدم التعريف التالي**:

القيمة العادلة:- هي المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد مطلوب به بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف، وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها.

القسم الثاني : أسئلة الدراسة

السؤال الأول : ما مدى وجود نظام مالي كفء يمكن المصارف التجارية الليبية من تبني معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالقيمة العادلة؟						
الرقم	**الفقرات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يعد الطاقم المالي العامل بالمصرف مؤهلا تأهيلا محاسبيا مناسب					
2	يراعي المصرف التغير في المستوى العام للأسعار					
3	يراعي المصرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند اعداد قوائمه المالية					
4	يقوم المصرف بتحليل قوائمه المالية بشكل دوري					
5	يوجد لدى المصرف معرفة بمعايير الابلاغ المالي					
6	يفصح المصرف عن كيفية تقيمه لادواته ومطلوباته المالية					

السؤال الثاني : ما مدى تأييد وقابلية مُستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؟						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	عمل دورات للمحاسبين في معايير المحاسبة عامة والمعيار 39 خاصة					
8	تخصيص مبالغ من قبل المصرف لتأهيل وتدريب طواقمها المالية بمعايير الابلاغ المالي					
9	تبني انظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية					
20	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف في تحسين قرارات مستخدمي قوائمها المالية					
11	يساعد الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39المصارف على تصنيف الادوات المالية بطريقة سليمة ومنظمة					
12	يعتبر القياس بالقيمة العادلة للادوات المالية اقرب للواقع المحاسبي					
13	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
14	تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية – كونها تعكس آخر تقيم عادل لبنود الميزانية العمومية وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.					

السؤال الثالث : ما مدى وجود معوقات تحد من تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية؟

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	مواقف الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
15	عدم استقرار الاوضاع السياسية الحالية					
16	ضعف الممارسات المحاسبية المهنية المتخصصة					
17	نقص كفاءة جهات التشريع المحاسبي					
18	تدني تأهيل الطواقم المحاسبية					
19	جهل مستخدمي قوائم المصرف للمصرف بأهمية محاسبة القيمة العادلة					
20	النقص في تضمين معايير الابلاغ المالي الدولية عامة ومعاييرالقيمة العادلة خاصة في المناهج التعليمية					
21	عدم اهتمام مستخدمين قوائم المصرف بمعايير الابلاغ المالي					
22	اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تعد المعايير والدول الأخرى.					
23	صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم.					
24	عدم وجود إلزام باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية					

Garyounis University

Faculty of Economics

Department of Accounting

Libyan commercial banks' ability to adopt financial reporting standards For at fair value

(The study of commercial banks on the Libyan city of Benghazi)

By:

Nadia F. M. El-Barasi

Bachelor of Accounting

Faculty of Economics

Garyounis University

2009-2008

Supervisor:

D.Abubaker Shareia

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Garyounis University.

Spring 2015

Abstract

This study aimed to examine the reality of the Libyan commercial banks to determine their ability to adopt and implement the fair values of financial reporting for the standard values, as well as to stand on the obstacles that prevent it and then propose solutions and recommendations that contribute to the reduction of these obstacles.

For the purpose of achieving the objectives of the study they were following the descriptive survey methodology as one of the positive approaches and it has been designed a questionnaire for the purpose of obtaining the necessary data in addition to support it by personal interview as they have distributed the questionnaire on two categories, the first category are the authors and providers of the accounting information that is consisting of accountants, financial managers and department heads in the Libyan commercial banks in the city of Benghazi, also the second category is represented in the users of accounting information that consists of shareholders, commissioners and government agencies, which was confined to the Tax Department.

The study showed the most contagious accounting information were followed for standards and international financial reporting and few obtained developments, in addition to not receiving any courses on financial reporting standards and on the other hand, the participants in the study agreed that the preparers and users of accounting information see the accounting systems that are operating in commercial banks in Libyan are efficient to some extent and has the ability to adopt and apply financial reporting standards with a high value, however, there are differences in the degree of spending with the observation that there susceptibility is significantly supported by the authors and users of accounting information for the application of accounting the

financial value after their knowledge of their importance through the study, as participants agreed in the study on the presence of some of the obstacles that may prevent the Libyan commercial banks' ability to adopt and apply fair value accounting.

Accordingly, the study recommends the need to establish the concept of fair value and its characteristics and methods of its measurement among workers in the field of accounting for financial instruments applications, and create an accounting legislation specializes in Libya entrusted her to re-examine the current accounting legislation and its form as restructuring in line with international financial reporting standards, as well as holding specialized courses to the staff of the Libyan commercial banks by specialists in financial reporting in general standards an fair value in particular, the restructuring of the curriculum plans majoring in accounting in Libyan universities are taking into account the application of international financial reporting standards, as well as working on consolidating the culture of accounting fair value through the issuance of a special standard so be fitted with Libyan economic and social reality.

This study was limited to a sample of commercial banks in Libya and their employees, as well as a sample of information users in these banks, which places restrictions on the dissemination of the results of this study, where the use of the methodology or the style of the various data collection that may lead to different or additional results.